

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

هاني حمدان أبوالوفا زيدان⁽¹⁾

ملخص

هدف البحث: يساهم البحث في توضيح الفجوة البحثية في الأدب المحاسبي فيما يتعلق بتأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي، كما يقدم البحث دليلاً عملياً من واقع بيئة الأعمال المصرية كأحد الاقتصاديات الناشئة، وذلك عن أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

التصميم والمنهجية: اعتمد البحث على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير المالية لعينة مكونة من (46) شركة مساهمة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2019 حتى 2022 بإجمالي مشاهدات (184) مشاهدة، لاختبار فروض البحث التي تنص على وجود علاقة عكسية بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وأيضاً وجود تأثير طردي لآليات حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

النتائج: تشير نتائج البحث إلى قبول الفرض الأول بشكل جزئي فيما يتعلق بوجود علاقة عكسية معنوية بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث تم قبول وجود علاقة عكسية معنوية بين صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ورفضه فيما

(1) مدرس المحاسبة والمراجعة بمعهد الجزيرة العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية.

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

يتعلق بوجود علاقة عكسية بين الحمل الزائد للمعلومات والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%)، وقبول الفرض الثاني بوجود تأثير طردي معنوي لآليات حوكمة الشركات كمتغير معدل على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%)، مع التأكيد على أن تطبيق آليات الحوكمة بشكل فعال يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بما يؤدي إلى انخفاض صعوبة قابلية التقارير السنوية للقراءة بما يؤدي إلى تخفيض تعقد التقارير المالية، وكذلك تحسين الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

واستناداً إلى ذلك يوصي الباحث: ضرورة قيام معدي التقارير المالية بتطبيق أحد مقاييس القابلية للقراءة على الإفصاحات السردية بالتقارير المالية وذلك قبل نشرها وإتاحتها للمستخدمين، إذ تُعد تلك المقاييس وسيلة فعالة وغير مكلفة للتنبؤ المسبق بمدى نجاح معدي التقارير المالية في كتابة تلك التقارير بالأسلوب الذي يلائم قدرات وخصائص مستخدمي القوائم المالية، وكذلك تحفيز الشركات نحو زيادة مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات لما لذلك من تأثير إيجابي على تخفيض درجة تعقد التقارير المالية، وانعكاس تأثيرهما بشكل تكاملي على رفع مستوى الأداء المالي للشركات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، تعقد التقارير المالية، الأداء المالي.

Measuring the Impact of Applying Corporate Governance on the Relationship Between the Complexity of Financial Reports and the Financial Performance of Companies Listed on the Egyptian (An Empirical Study) Stock Exchange

Abstract

Research objective: This study contributes to narrowing the research gap in the accounting literature regarding the impact of applying corporate governance mechanisms on the relationship between the complexity of financial reports and financial performance. The study also provides practical evidence from the reality of the Egyptian business environment as one of the emerging economies, regarding the impact of applying corporate governance mechanisms. On the relationship between the complexity of financial reports and the financial performance of companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Design and Methodology: The research relied on the content analysis approach in examining the financial reports of a sample consisting of (46) non-financial joint stock companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2019 to 2022, with a total of (184) views, to test the research hypotheses that stipulate the existence of an inverse relationship between the complexity Financial reports and financial performance of companies listed on the Egyptian Stock Exchange, and also the presence of a direct impact of corporate governance mechanisms on the relationship between the complexity of financial reports and the financial performance of companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Results: The research results indicate that the first hypothesis was partially accepted regarding the existence of a significant inverse relationship between the complexity of financial reports and the financial performance of companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The existence of a significant inverse relationship

between the difficulty of readability of financial reports and the financial performance of companies listed on the Egyptian Stock Exchange was accepted, and it was rejected. It relates to the existence of an inverse relationship between information overload and the financial performance of companies listed on the Egyptian Stock Exchange at a significant level (5%), and accepting the second hypothesis that there is a positive, significant effect of corporate governance mechanisms as a moderating variable on the relationship between complexity Financial reports and financial performance of companies listed on the Egyptian Stock Exchange are at a significant level (5%), emphasizing that applying governance mechanisms effectively leads to improving the quality of accounting disclosure, which leads to a decrease in the difficulty of readability of annual reports, which leads to reducing the complexity of financial reports, as well as improving Financial performance of companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Based on this, the study recommends: the need for financial report preparers to apply one of the readability measures to the narrative disclosures in financial reports before publishing them and making them available to users, as these measures are an effective and inexpensive way to predict in advance the extent of the success of financial report preparers in writing these reports in a manner that suits their capabilities. And the characteristics of users of financial statements, as well as motivating companies to increase the level of application of corporate governance mechanisms because of this positive impact on reducing the degree of complexity of financial reports, and their complementary impact on raising the level of the company's financial performance.

Keywords: corporate governance, complexity of financial reporting, financial performance.

الإطار العام للبحث

يتناول الباحث في هذا الإطار كل من مقدمة البحث، مشكلته، وهدفه، بالإضافة إلى أهميته، فروضه، منهجيته، كذا خطته، ويعتبر هذا الإطار مدخلاً لتطبيق البحث.

مقدمة البحث:

تُعد التقارير المالية الوسيلة الرئيسية للشركات للتواصل مع أصحاب المصلحة، مما يساعد صناع القرار على اتخاذ قرارات رشيدة، كما أنها أداة إنذار مبكر للمستثمرين، مما يسمح لهم بفهم حالات الفشل المحتملة للشركة، أو المواقف القريبة من الفشل، أو اتجاهات التطوير المستقبلية، ولذلك فإن المعلومات الواردة في هذه التقارير يجب أن تكون دقيقة وموثوقة لدعم ثقة مستخدمي التقارير المالية، ويجب أن تتميز بانخفاض التعقيد وتحقيق سهولة القراءة حتى تحقق التقارير المالية الفائدة منها (عبد الوونيس، 2020، ص1).

وتهتم العديد من الهيئات التنظيمية والرقابية وعلى رأسهم هيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (SEC) بقدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم التقارير المالية لذلك اتخذت عدة خطوات لجعل الإفصاحات المالية أكثر قابلية للقراءة، ويؤدي احتواء القوائم المالية على الكثير من المعلومات إلى الحمل الزائد للمعلومات، حيث يصعب على مستخدمي المعلومات المالية معالجة مثل هذا الكم الكبير من المعلومات واستخلاص المعلومات الأكثر ملاءمة، حيث كان لغياب قابلية الإفصاحات المالية للقراءة أثر سلبي على نفعية التقارير المالية نفسها، حيث أن المعلومات يجب أن تكون أكثر قابلية للتنفيذ (Abernathy, etal, 2018, PP1-2).

لقد حظى موضوع تعقيد التقارير المالية مؤخراً باهتمام غير مسبوق من الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية المحاسبية ومنظمي أسواق رأس المال، الذين أعربوا عن مخاوفهم من أن الإفصاحات أصبحت أطول وأكثر تكراراً وأقل قابلية

للقراءة، حيث كانت هناك العديد من الشكاوى من مستخدمي التقارير المالية من زيادة عبء الإفصاح بما قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من كافة المعلومات المفصح عنها. لقد توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى أن جودة الإفصاح تزداد عندما يكون الأداء المالي للشركة جيداً (Schrand & Walther, 2000; Lang & Lundholm, 1993)، كما توصلت دراسة (Mohammadi, S 2016): إلى أن الشركات التي تقدم إفصاحات بمستويات جودة منخفض يكون أداؤها المالي المستقبلي أضعف من الشركات التي تقدم إفصاحات عالية الجودة. ويمكن للحوكمة أن تلعب دوراً فعالاً في الإصلاح المالي والإداري للشركات وتعزيز ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتحفيز وجذب الاستثمار، وتعزيز الجهاز المصرفي وتعزيز قدراته، وتنشيط سوق الأوراق المالية، وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل فعال (السبكي، الجارحي، 2023، ص358).

مشكلة البحث:

يُعد أسلوب كتابة وسهولة قراءة التقارير المالية من المؤشرات الرئيسية لجودة الإفصاح المحاسبي حيث يمكن للإدارة أن تفصح عن معلومات بسيطة وسهلة القراءة لإظهار أدائها المالي الجيد، كما يمكنها حجبها وتعتيمها لإخفاء الأداء الضعيف عن مستخدمي القوائم المالية مما يؤدي إلى التأثير على إدراكهم للمخاطر وتخفيض الأداء المالي المستقبلي للشركات (شرف، 2021، ص120).

ويؤدي تعقد التقارير المالية إلى تدهور جودة تحليل المعلومات الواردة في هذه التقارير من قبل جميع مستخدمي التقارير المالية، وذلك لأن عملية تحليل ومعالجة المعلومات تُعد مكلفة سواء أكانت كمية أو وصفية فالنتقارير المالية المعقدة تتطلب تكاليف عالية جداً لتحليل ومعالجة وتفسير المعلومات الواردة فيها، مما يؤدي إلى انخفاض في عمق وجودة التحليل ويحصل المستخدمون على معلومات أقل التي يمكن

الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات، وبالتالي تقليل احتمالية اكتشاف سلوك الأداء المالي الضعيف.

بالإضافة إلى ذلك، يصعب على مستخدمي القوائم المالية الحصول على المعلومات المناسبة لفهم الأداء المالي للشركة، لذلك ظهرت بعض الآراء التي تدعو إلى ضرورة تبسيط وإعادة تنظيم الإفصاحات لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول بشكل أسرع على المعلومات المناسبة وتبسيط القرار، ولعل هذا هو أحد أهم أسباب ظاهرة الإفراط في الإفصاح عن المعلومات المتمثلة في تزايد متطلبات الإفصاح الإلزامي خاصة بعد حدوث العديد من الفضائح والإنهيارات المالية بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002 لشركتي إنرون للطاقة وورلدكوم للاتصالات، الأمر الذي أدى إلى التوسع في متطلبات الإفصاح (الجندي، 2020، ص11).

وتتمثل مشكلة البحث في احتمالية قيام بعض الشركات بإصدار تقارير مالية أكثر تعقداً لسبب أو لآخر، وقد تصدر الشركة تقارير مالية معقدة لإخفاء أدائها المالي الضعيف الحالي أو لإخفاء معلومات ذات صلة بالأداء المستقبلي، حيث أن الشركات التي تحقق أرباح منخفضة أو خسائر ينشأ لدى مديريها حوافز لتشويش المعلومات التي تتعلق بهذا الأداء السيء، وتلجأ من أجل تحقيق ذلك إلى إصدار تقارير مالية على درجة عالية من التعقد، وذلك على عكس الشركات التي تحقق أرباح، والتي ينشأ لدى مديريها الرغبة في تقديم معلومات أقل تعقيداً كإشارة استدلالية على أدائها الجيد، ويؤدي استمرار إصدار الشركات لتقارير مالية معقدة إلى انخفاض ثقة المستخدمين في المعلومات التي تصدرها هذه التقارير، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الأداء المالي للشركات، حيث أن التقارير المالية المعقدة تعيق قدرة المستخدم على استخلاص المعلومات الملائمة والمفيدة لإتخاذ قراره.

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

وبناءً على ما سبق، فإنه من المتوقع لدى الباحث أن يوجد تأثير لآليات حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي، وهو الأمر الذي دفع الباحث إلى دراسة وتحليل هذه القضية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
تساؤلات البحث:

تثير مشكلة البحث محاولة إيجاد إجابة لتساؤلات البحث نظرياً وعملياً في بيئة الأعمال المصرية، وهي كما يلي:

- ما هو مفهوم، وأسباب، مؤشرات، وقياس تعقد التقارير المالية؟
- ما هو مفهوم وقياس الأداء المالي، وما هي العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
- ما هو مفهوم، وآليات الحوكمة، وهل تؤثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

فروض البحث:

- في ضوء طبيعة مشكلة البحث، تتمثل فروض البحث فيما يلي:
- الفرض الأول: توجد علاقة عكسية بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- الفرض الثاني: تؤثر آليات حوكمة الشركات طردياً على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

هدف البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة، يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والمدرجة بالمؤشر المصري EGX100، ويشتمل عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة وتحليل ماهية تعقد التقارير المالية.
- تحليل العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي واشتقاق الفرض الأول للبحث.
- تحليل دور حوكمة الشركات كمحدد للعلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات واشتقاق الفرض الثاني للبحث.
- تقديم دليل تطبيقي حول قياس تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية المدرجة بالمؤشر المصري EGX100.

أهمية ودوافع البحث:

تُكمن أهمية البحث من الناحية الأكاديمية في أنها تعتبر امتداداً للدراسات السابقة حول أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في بيئة الأعمال المصرية التي تعتبر سوقاً ناشئة مما سترك أثراً إيجابياً على مستخدمي معلومات كافة الجهات المعنية بمجال الدراسة.

وتكمن الأهمية العملية لهذا البحث في كونه يتماشى مع اهتمامات الفكر المحاسبي المعاصر واتجاهات تطور المنظمات المحاسبية المهنية الدولية والهيئات التنظيمية للأسواق المالية، والتي لها أهمية كبيرة في تحسين التطبيق العملي للتقارير المالية وتحسين الأوضاع المالية، فيما يتعلق بتحسين منفعة التقارير المالية، وذلك من خلال تناول مشكلة تعقد التقارير المالية كإحدى أهم المشاكل المرتبطة بالإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية والتي حظيت مؤخراً باهتمام غير مسبوق، وذلك من خلال لفت أنظار معدي التقارير المالية تجاه مشكلة تعقد التقارير المالية وما يمكن أن يترتب عليها من آثار سلبية قد تحد من المنفعة التي تحققها هذه التقارير لمستخدميها ويسعى الباحث إلى اختبار تأثير حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير والأداء المالي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

من أهم دوافع البحث: يُعد عدم تعقيد الإفصاحات النصية وجعلها قابلة للقراءة يستحق الاهتمام، لأن القيام بذلك يمكن أن يحقق المزيد من الفوائد، والتي تتمثل أهمها في: الحد من عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة، مع تحسين جودة الإفصاح، وكسب ثقة المستثمرين في تقارير الشركات، وبالتالي جذب العديد من المستثمرين في تعظيم قيمة الشركة وتحسين الأداء المالي على المدى الطويل.

من دوافع البحث أيضاً: سعى الباحث لمواكبة البحوث المتعلقة بمتغيرات البحوث الأجنبية وإجراء البحوث في بيئات مختلفة عن الدول المتقدمة، والغرض من ذلك هو جعل العلاقات المدروسة أكثر وضوحاً وبالتالي تضيق الفجوة البحثية وبذلك يمكن للباحث تضيق الفجوة البحثية بين الدراسات التي تمت في أسواق مال ذات كفاءة وتلك التي تمت في أسواق مال ناشئة مثل البورصة المصرية.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة وتحليل واختبار تأثير حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويخرج عن نطاق البحث البنوك، والشركات المالية المقيدة بالبورصة المصرية، كما تقتصر فترة الدراسة في البحث على السنوات من 2019 - 2022.

منهج البحث:

لتحقيق هدف البحث واختبار فروضه، تم الاعتماد على منهجين هما:

- المنهج الاستنباطي:

اعتمد الباحث على هذا المنهج لبناء الإطار النظري، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشورة بالدوريات العلمية والمرتبطة بموضوع البحث بهدف دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

- المنهج الاستقرائي:

اعتمد الباحث على هذا المنهج لإجراء دراسة تطبيقية لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه وفي إطار حدوده يستكمل البحث على النحو التالي:

أولاً: دراسة وتحليل ماهية تعقد التقارير المالية

ثانياً: تحليل العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي واشتقاق الفرض الأول للبحث.

ثالثاً: تحليل دور حوكمة الشركات كمحدد للعلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

رابعاً: الدراسة التطبيقية لانعكاسات أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وقد أورد الباحث في نهاية البحث قائمة بأهم النتائج والتوصيات بالإضافة إلى البحوث المستقبلية المقترحة، وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث:

أولاً: دراسة وتحليل ماهية تعقد التقارير المالية

يُعد الهدف الأساسي لإعداد التقارير المالية هو توفير الإفصاح عن المعلومات لمستخدمي التقارير المالية، وذلك لأن هذه المعلومات تمثل محور اهتمام مستخدمي التقارير المالية حول مستويات الأداء الحالية والمتوقعة في المستقبل، وهذا يتطلب الاهتمام أكثر بالتقارير المالية، ومحاولة إعدادها وعرضها بالشكل الذي يترك انطباع إيجابي لدى كافة الجهات المعنية بتلك التقارير، ويؤدي تعقد التقارير المالية إلى عدم ثقة المستثمرين في الوضع الحقيقي للشركة وعدم قدرتهم على فهم وضع الشركة، مما

يدفع الكثير منهم إلى البحث عن مصادر أخرى تلبي احتياجاتهم من المعلومات وتمكنهم من القيام بعملهم، ويمكن تحديد مدى تعقد التقرير من خلال تحديد مستوى سهولة قراءة الإفصاحات النصية (حامد، 2023، ص445).

تستهدف هذه النقطة البحثية تحديد ماهية تعقد التقارير المالية من حيث المفهوم، أسباب تعقد التقارير المالية، ومؤشرات تعقدها، وكيفية قياسها، وذلك على النحو التالي:

1/1 مفهوم تعقد التقارير المالية:

يُقصد بتعقد التقارير المالية: "تلك التقارير التي يصعب قراءة وفهم المعلومات الواردة بها، إما بسبب عدم قابليتها للقراءة نظراً لتعقدها اللغوي، أو لأنها تتضمن كم هائل من المعلومات يؤدي إلى حالة من الارتباك تؤثر بشكل سلبي على قدرة مستخدمي التقارير المالية فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات (البردوني، 2023، ص792).

ويرى الباحث أن مصطلح تعقد التقارير المالية عبارة عن "الصعوبات التي تواجه مستخدمي القوائم المالية عند الاستعانة بالتقرير المالي، وذلك بسبب كثرة المصطلحات الفنية الموجوده داخل المعايير، وتعقد أسلوب صياغة التقرير المالي، وتزايد مستوى تطبيق الإفصاح الإختياري بشكل يحد من قدرة مستخدمي المعلومات على فهم محتويات التقرير المالي".

2/1 أسباب تعقد التقارير المالية:

يحدث تعقد التقارير المالية إما بشكل متعمد من قبل إدارة الشركة وذلك في ما يعرف بالتشويش الإداري المتعمد، أو بشكل غير متعمد لأسباب خارجة عن نطاق سيطرة إدارة الشركة، ويقصد بالتشويش الإداري المتعمد قيام إدارة الشركة متعمدة بإعداد التقارير المالية بشكل معقد على نحو يحدث نوع من الارتباك والتشتت لدى مستخدميها، وذلك كمحاولة منها لإخفاء تدني مستوى أدائها والممارسات الاحتيالية

التي تقوم بها لإدارة الأرباح ومن ثم التأثير سلباً على قدرة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح على فهم وإدراك حقيقة أداء الشركة غير أن هذا التشويش الإداري قد يكون بغير متعمد ويكون مرجعه عدم توافر الخبرة والمهارة الكافية لإعداد التقارير المالية، إلا أن ذلك الإحتمال هو الأقل ترجيحاً، وعادة ما تكون حالات التشويش الإداري متعمدة، وذلك للأسباب سالفه الذكر (البردوني، 2023، ص793).

أما عن تلك الأسباب التي تكون خارجة عن إدارة الشركة والتي تتسبب في تعقد تقاريرها المالية، فمن امثلتها، تطبيق المعايير الدولية (IFRS) التي يترتب عليها زيادة تعقد التقارير المالية نتيجة الزيادة الهائلة في حجم المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية بسبب زيادة متطلبات الإفصاح الإلزامي التي تنص عليها هذه المعايير، كما أن زيادة متطلبات الإفصاح الاختياري تزيد من تعقد التقارير المالية بالإضافة إلى اختلاف استراتيجية العمل التي تتبعها الشركة، حيث أن الشركات التي تتبع استراتيجية هجومية مثل استراتيجية التجديد والابتكار فإن ذلك يزيد من تعقد التقارير المالية بالإضافة إلى انخفاض قابليتها للقراءة، وفي المقابل الشركات التي تتبع استراتيجية دفاعية وآمنة تكون إفصاحاتها أقل تعقيداً وأكثر قابلية للقراءة (عبدالونيس، 2020، ص2).

3/1 مؤشرات تعقد التقارير المالية وكيفية قياسها:

يتضح من المفاهيم السابقة لتتعقد التقارير المالية، وجود مؤشرين يمكن من خلالهما الاستدلال عن مدى تعقد التقرير المالي، وهما الحمل الزائد للمعلومات وقابلية التقرير المالي للقراءة، ويمكن إيضاح المقصود بكل مؤشر منهما، وكيفية قياسه على النحو التالي:

1/3/1 الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية:

يُعرف الحمل الزائد للمعلومات بأنه الموقف الذي تتجاوز فيه المعلومات قدرة مستخدمي التقارير المالية على معالجتها واستخدامها، أي أن مستخدمي التقارير لديهم

موارد وقدرات معرفية محدودة لمعالجة الحجم الضخم من المعلومات التي تصل إليهم (عوض، 2023، ص272).

ويحدث الحمل الزائد للمعلومات عندما تشتمل التقارير المالية على كم هائل من المعلومات يسبب حالة من الارتباك لدى المستخدمين بدلاً من مساعدتهم على فهم الوضع المالي للشركة (Pomeranz, 2000, p.4).

قد ساهمت متطلبات الإفصاح الخاصة بالمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في تفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات، كما تزايدت الشكاوى من قبل الشركات التي تطبق تلك المعايير نتيجة لتزايد حجم وتكاليف الإفصاح بها، كذلك أوضح مستخدمي القوائم المالية أنهم يكافحون من أجل التوصل للمعلومات الملائمة لفهم الأداء المالي للشركة، لذلك ظهرت اتجاهات تنادي بضرورة تبسيط وإعادة هيكلة الإفصاح بطريقة تساعد المستخدمين على سرعة التوصل للمعلومات الملائمة وسهولة اتخاذ القرار (عيسى، 2017، ص860).

يمكن مراقبة الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية من خلال مقارنة كمية المعلومات التي يمكن لمستخدمي التقارير المالية معالجتها في وقت معين لاتخاذ القرار مقارنة بالكمية الإجمالية للمعلومات المقدمة لاتخاذ القرار، فقد تكون المعلومات المقدمة تتجاوز قدرة متخذ القرار على معالجتها خلال هذه الفترة الزمنية التي يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات (البردوني، 2023، ص796).

ويمكن قياس الحمل الزائد للمعلومات بالإعتماد على عدة بدائل وهي: حجم التقارير المالية بالميجابايت، عدد صفحات التقرير المالي ككل، عدد الإيضاحات المتممة للتقرير المالي، عدد الكلمات المكونة للتقرير المالي ككل، وعدد الكلمات الأكثر شيوعاً واستخداماً بالتقرير المالي، وعدد المصطلحات المالية المستخدمة بالتقرير المالي، وذلك بالإضافة لإمكانية الإعتماد على اللوغاريتم الطبيعي لمختلف

بدائل القياس الوصفي للقابلية للقراءة، وتفترض جميع تلك المقاييس أن زيادة كل من عدد صفحات التقرير وحجمه أو عدد كلماته أو عدد إيضاحاته المتممة، هي مؤشر على تقرير أطول يشتمل على الكثير من التفاصيل غير الضرورية التي تزيد من تعقيده وبالتالي تخفض من قابليته للقراءة (علي، نهى محمد، 2022، ص179).

وسوف يعتمد الباحث في قياس الحمل الزئد للمعلومات على اللوغاريتم الطبيعي لعدد كلمات التقرير المالي بالدراسة التطبيقية، وذلك لسهولة التطبيق في المجال المحاسبي، وأيضاً بهدف التغلب على الالتواء في إختلاف البيانات من شركة إلى أخرى ووجود بعض القيم المتطرفة، وهو ما تم تأييده من قبل بعض الدراسات السابقة (حسين، 2021، 2019، *Abernathy et al.*).

وأشارت دراسة (خميس وعبدالرحيم، 2022)، إلى أن هذا المقياس السابق يمتاز بأنه أقل عرضة لأخطاء القياس، علاوة على أنه أفضل من التحليل النصي اللغوي، كونه يتماشى مع أي لغة تكتب بها التقارير المالية سواء الانجليزية أو غيرها من اللغات.

2/3/1 قابلية التقرير المالي للقراءة (Readability of Financial Report):

تُعد سهولة قراءة التقرير المالي واحدة من أبرز سمات الإفصاحات السردية، والتي أصبحت العنصر الأكبر في إعداد التقارير المالية السنوية، في حين أنها أمر لا بد منه لتعزيز الإفصاحات المالية، وأن المزيد من الإفصاح لا يعني دائماً إفصاحاً أفضل، ولكن على العكس من ذلك، فقد يثير الكثير من الجدل حول قدرة المستخدمين على قراءة وفهم جميع المعلومات الواردة في التقارير المالية بسبب اختلاف قدرتهم على استيعاب وتفسير هذه المعلومات، مما يؤثر على فائدة وفعالية نظام الاتصال مع المستخدمين، وتتبع مشكلة سهولة القراءة في التقارير السنوية في المقام الأول من حقيقة أن الإدارة حرة في التصرف بشكل استراتيجي وانتهازي بناءً على مستوى التفاصيل (أوالمحتوى) في التقرير والصياغة المستخدمة لوصف عناصر أو أحداث

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

محددة في الإفصاحات السردية، وإرباك وتشتيت المستخدمين (محمد، وعمر ومحمد، 2022، ص116).

وتعرف قابلية التقارير المالية للقراءة بأنها قدرة المستثمرين والمحللين الماليين على استيعاب المعلومات المناسبة لعملية التقييم، وذلك من واقع الإفصاحات المالية (Nguyen Kimura, 2018, P4).

ويتوقف مدى سهولة أو صعوبة القراءة على نوعين من الخصائص، وهما خصائص تتعلق بالنص المكتوب: وتتمثل في كل من المحتوى، أسلوب الكتابة، الشكل، الترابط بين الأفكار، وأيضاً خصائص تتعلق بالقارئ نفسه: من حيث المستوى العمري والعقلي والثقافي، وكذلك معرفته وخبرته بالمجال التي ينتمي إليه النص المقروء (DuBay, 2004, p.3).

وتجدر الإشارة إلى أن قابلية التقارير المالية للقراءة تحيط بها مجموعة من المعوقات تتمثل في وجود مصطلحات معقدة بشكل مفرط، مع إهمال الخصائص الشكلية للنص سواء أكانت علامات الترقيم أو الرسومات التوضيحية، كثرة استخدام الفعل المبني للمجهول، معدل تكرار الكلمات، وطول الجمل والكلمات، وأيضاً تعقد التركيب النحوي للجملة وكثافة الأفكار وتداخلها، والتشويش الإداري المتعمد للمعلومات، والذي يلجأ إليه المديرون لإخفاء جوانب ضعف الأداء المالي للشركات لإرتكاب ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى التعقد المحاسبي من خلال استخدام مصطلحات فنية متخصصة وجمل مطولة وتفصيلية كمحاولة لاستيفاء المعايير التي تطبقها الشركات لمعالجة القضايا المحاسبية ومنها: محاسبة التحوط، والقيمة العادلة مما يحد من جدوى التقارير المالية لمستخدميها (حامد، 2023، ص448).

تُعد من أهم الخصائص التشغيلية للشركات محددات قابلية التقارير المالية للقراءة، ومنها، أداء الشركة، ربحيتها، نتيجة نشاطها، حجمها، مستوى الرفع المالي لديها، تركز الملكية بها، وأيضاً حجم مكتب المراجعة التي يراجع تقاريرها المالية، وأن

الشركات ذات الأداء الجيد والمرتفعة الربحية، لديها تقارير مالية سهلة وقابلة للقراءة، أيضاً توجد علاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقارير المالية للقراءة، فالمراجعين الذين ينتمون لواحدة من منشآت المحاسبة والمراجعة Big4 لديهم من الإمكانيات والخبرات لإضفاء الثقة على معلومات القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة، بشكل يجعلها أكثر سهولة وقابلية للقراءة وذلك بالمقارنة بالمراجعين الذين ينتمون لمنشآت المحاسبة والمراجعة الصغيرة (شرف، 2021، ص131).

ويؤثر عمر الشركة على جودة إفصاحاتها وقابلية تقاريرها المالية للقراءة، فالشركات الأقدم ينخفض لديها عدم تماثل المعلومات وعدم التأكد مقارنة بالشركات الأحدث، كما أن الشركات ذات نسبة الرفع المالي المرتفع، تسعى لتقديم مزيد من الإفصاحات لمستثمريها لإقناعهم بالاستثمار فيها (السواح، 2019، ص293).
وتتمتع قابلية التقرير المالي للقراءة بأهمية كبيرة لأصحاب المصالح والشركات معاً، حيث أنها تحقق مجموعة من المنافع ومنها (الباز، 2024، ص157):

- جودة اتخاذ القرارات: حيث تساعد التقارير المالية القابلة للقراءة أصحاب المصلحة على فهم الأداء المالي والتشغيلي للشركة بشكل أفضل وتساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر دقة ومع ذلك، قد يواجه أصحاب المصلحة صعوبات في اتخاذ القرار في حالة التقارير المالية الغير قابلة للقراءة أو ذات قابلية منخفضة للقراءة، قد يؤدي إلى تفسير المعلومات التي تم الكشف عنها إلى إتخاذ قرارات غير صحيحة.
- جذب الاستثمارات: تزيد سهولة قراءة التقارير المالية من ثقة المستثمرين الحاليين والمحتملين في أداء الشركة وتساعد على جذب الاستثمار، ومع ذلك قد يفقد المستثمرون الثقة في الشركة في حالة التقارير المالية الغير قابلة للقراءة مما يؤدي إلى زيادة المخاطر التي قد تتسبب في انخفاض سعر سهمها.
- شفافية الشركة: تعكس سهولة قراءة التقارير المالية مدى التزام الشركة بمبادئ الشفافية مما يساعد على بناء الثقة مع أصحاب المصلحة.

يرى الباحث أن جوهر التقارير المالية الجيدة هي تلك التقارير التي تتمتع بسهولة وصول المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية بطريقة تمكنهم من القدرة على اتخاذ القرار في التوقيت المناسب.

فيما يتعلق ببعض مقاييس قابلية التقارير للقراءة فقد أوضحت بعض الدراسات (شرف، 2021، السواح 2019، الصباغ 2022) عدة مؤشرات منها: مؤشر (Fog) ويعتمد على مزيج من متوسط طول الجملة ونسبة الكلمات المعقدة، ويستند هذا المؤشر على فرضية أنه كلما زاد عدد الكلمات في الجملة انخفضت القابلية للقراءة ومؤشر (Flesch) يعتمد على طول الجمل، ويمكن استخدامه لقياس سهولة أو صعوبة النص، وتتراوح قيمة المؤشر بين مستوى (صفر) شديد الصعوبة، ومستوى (100) شديد السهولة، ومؤشر (Bog) لقياس سهولة القراءة يعتمد على خصائص الإفصاح منها على سبيل المثال: الأفعال التي تتلاعب بمعاني الجمل ومؤشر (Lix) بخلاف المقاييس السابقة فهو أكثر شيوعاً في الدول غير الناطقة بالإنجليزية.

سوف يقوم الباحث بقياس القابلية للقراءة للتقارير المالية باستخدام مؤشر (Lix) لسهولة حسابه وملاءمته لطبيعة التقارير المكتوبة باللغة العربية، وكذلك لأنه يُعد أقل عرضه لأخطاء القياس، وهو ما تم تأييده من قبل بعض الدراسات السابقة (عوض 2022، الصباغ 2022).

ثانياً: تحليل العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي واشتقاق الفرض الأول

للبحث

تستهدف هذه النقطة البحثية تحديد مفهوم الأداء المالي، أهميته، تحديد مؤشرات الأداء المالي والنظر في الدراسات السابقة بغرض تحديد العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي، وذلك على النحو التالي:

1/2 مفهوم الأداء المالي:

إن أحد أهم أهداف الشركات هو الاستمرارية، وزيادة حصتها في السوق، ويُعد تحسين الأداء المالي للشركات العامل الأكثر إسهاماً في تحقيق ذلك الهدف، لذلك فقد حظى هذا المفهوم بالاهتمام الكبير من جانب الكثير من الباحثين والممارسين وبشكل عام، فإن أداء الشركات يُعد انعكاساً لمدى نجاح القرارات المتخذة من جانب الإدارة، ويُعرف الأداء المالي بأنه نشاط شمولي مستمر في الشركة لتقييم مخرجات أو نتائج النشاط وتقييم الوضع المالي بهدف استغلال موارد الشركة البشرية والمادية والمالية بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها (محمد، تامر سعيد عبد المنعم، 2019، ص32).

2/2 أهمية الأداء المالي:

تكمن أهمية الأداء المالي للشركة في قياس أداء الشركة من وجهات نظر متعددة وتحديد نقاط القوة والضعف في الشركة بما يخدم أصحاب المصلحة الذين لديهم مصلحة مالية في الشركة، ومن هذه البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين وتحقيق أهداف الشركة، حيث أن الأداء المالي القوي للشركة يدل على نجاح الشركة وقدرتها على المنافسة والتطور في المستقبل، مما يساعد على الحكم على النتائج المحققة والموارد المستخدمة، وبالتالي تحديد كيفية تنفيذها بشكل فعال لتحقيق أهداف الشركة (مراد، 2023، ص10).

3/2 مؤشرات الأداء المالي:

تتكون مؤشرات الأداء المالي من مؤشرات تقييم الأداء المالي المحاسبي التي تعتمد على معلومات القوائم المالية فقط، ومن أشهر المؤشرات التي استخدمت في الدراسات المحاسبية كبديل عن الأداء المالي من وجهة النظر المحاسبية مؤشر العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، ومؤشر دوران المبيعات، ومؤشر دوران رأس المال العامل، ودوران الأصول، ومجموعة مؤشرات الأداء المالي من وجهة نظر سوق الأوراق المالية، وفي هذه المؤشرات يتم قياس أفعال المتعاملين

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

في هذه الأسواق تجاه المعلومات المتوفرة عن الشركات سواء أكانت معلومات محاسبية أو غير محاسبية، وسواء أكانت من طرق رسمية أو طرق خاصة، وتتميز هذه المؤشرات بالاعتماد على تقييم السوق للمعلومات عن الشركة كوسيلة لتجنب اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية التي تؤثر على التقارير المالية والمؤشرات المستخرجة منها ومن هذه المؤشرات معدل التغير في السعر السوقي للسهم، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لأسهم الشركة (متولي، 2021، ص 688).

سوف يستخدم الباحث في الدراسة التطبيقية لقياس الأداء المالي من وجهة النظر المحاسبية، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، الرافعة المالية، سيولة المنشأة، وذلك لأنها الأنسب لموضوع الدراسة، والداعم لزيادة منفعة القوائم المالية والمعلومات المستنتجة منها.

4/2 شكل واتجاه العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات:

تهدف هذه النقطة البحثية عرض وتحليل أهم نتائج الدراسات السابقة في حدود علم الباحث لتحديد مدى مساهمة كل منها في توصيف أبعاد مشكلة تعقد التقارير المالية وفي تقييم آثارها، بما يُمكن الباحث من تحديد الفجوة البحثية، وتحديد متغيرات نموذج المشكلة البحثية، وطريقة قياس كل متغير، وكذلك طبيعة واتجاه العلاقات الممكنة، هذا ويعتمد الباحث عند عرض وتحليل الدراسات السابقة على تصنيف هذه الدراسات استناداً إلى الهدف الرئيسي التي سعت كل دراسة من هذه الدراسات إلى تحقيقه، وبناءً على ما تقدم، سوف يتناول الباحث الدراسات كما يلي:

1/4/2 دراسة (Li,2008):

استهدفت الدراسة اختبار تأثير كل من الأداء المالي وجودة الأرباح على مستوى تعقد التقارير المالية، وقد تم التطبيق على عينة من الشركات الأمريكية، وذلك خلال الفترة (1993-2003)، حيث بلغ عدد المشاهدات (55719) مشاهدة، وقد تم قياس

مستوى تعقد التقارير المالية عن طريق مؤشرين أساسيين هما: مؤشر القابلية للقراءة التي تم قياسها باستخدام مؤشر الضبابية، ومؤشر الحمل الزائد للمعلومات وتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي عدد الكلمات بالتقرير، وذلك بعد استبعاد الجداول والأشكال والأرقام، وقد تم القياس بالنسبة للتقرير المالي ككل، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: وجود تأثير سلبي معنوي للأداء المالي للشركات على مستوى تعقد التقارير المالية، حيث وجد أن الشركات التي تحقق أرباح مرتفعة تصدر تقارير مالية أقل تعقيداً وذلك مقارنة بالشركات التي تحقق أرباح منخفضة أو خسائر، أيضاً يوجد تأثير سلبي معنوي لجودة الأرباح على مستوى تعقد التقارير المالية، حيث وجد أن الشركات التي تتمتع بأرباح ذات جودة عالية تميل إلى إصدار تقارير مالية أقل تعقيداً وأكثر وضوحاً وذلك كإشارة استدلالية لكافة أصحاب المصالح على جودة أرباحها وإفصاحاتها، وأخيراً يؤثر التعقيد بشكل سلبي على استمرارية الأرباح في الفترات المالية المستقبلية.

2/4/2 دراسة (Lee, 2017):

استهدفت الدراسة اختبار تأثير كل من الأداء المالي للشركة، وإدارة الأرباح على مستوى تعقد التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الكورية وقد تم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- المتغير التابع: تعقد التقارير المالية التي تم التعبير عنها باستخدام كل من:
- الحمل الزائد للمعلومات: والذي تم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد الكلمات بالتقرير المالي.
- القابلية للقراءة: التي تم قياسها عن طريق (4) مقاييس هم: مؤشر الضبابية، مؤشر اللغة الكورية، مؤشر الضباب المحاسبي، مؤشر عدد الكلمات.
- المتغير المستقل: إدارة الأرباح، والتي تم التعبير عنها باستخدام كل من :

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

- إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية: تم قياسها باستخدام نموذج (Dechow et al 1995).
- إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (التلاعب بالمصروفات الاختيارية): وتم قياسها باستخدام نموذج (Roychowdhury,2006)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:
- وجود تأثير معنوي للأداء المالي الحقيقي للشركة على مستوى تعقد التقارير المالية، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن الشركات التي تحقق أرباح مرتفعة (أداء جيد) تميل إلى إصدار تقارير مالية أكثر قابلية للقراءة (أقل تعقيداً)، ويوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية على مستوى الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية، ويوجد تأثير سلبي معنوي للتلاعب بالمصروفات الاختيارية كأحد أساليب إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية على مستوى الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية ويوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية على مستوى صعوبة القراءة في التقارير المالية، ويوجد تأثير سلبي معنوي للتلاعب بالمصروفات الاختيارية كأحد أساليب إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية على مستوى صعوبة القراءة في التقارير المالية.

3/4/2 دراسة (EDT et al,2018):

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين الأداء المالي وقابلية التقرير السنوي للقراءة لعينة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من (2013: 2017)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين قابلية تقارير الإدارة للقراءة ومعدل العائد على المبيعات، حيث تسعى الإدارة إلى

تفسير أسباب زيادة الأداء بجمل مقنعة لأنه مؤشر هام على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها.

4/4/2 دراسة (De Souza, etal.2019):

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين قابلية التقرير السنوي للقراءة والأداء المالي لعينة من 1297 مشاهدة سنوية للشركات البرازيلية خلال الفترة (2010-2016)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن المديرين يضيفون عمداً تعقيداً إلى الإفصاحات المحاسبية السردية من أجل إخفاء المعلومات حول ضعف الأداء بما يتوافق مع فرضية التعتيم الإداري، وقدمت الدراسة تفسيرين إضافيين وهما: أن الخسائر تجعل المديرين أكثر ميلاً لتقديم مزيد من التفسيرات من أجل توضيح النتائج السلبية، و التحفظ المحاسبي يفرض ضرورة شرح الخسائر بمزيد من التفصيل لكي يتم التمكين من التحليل المستقبلي لحالة الشركة.

5/4/2 دراسة (Hassan etal,2019):

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين قابلية التقرير السنوي للقراءة والأداء المالي لعينة من الشركات المدرجة في بورصة قطر، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية بين قابلية التقارير السنوية للقراءة وربحية الشركة (المقاسة بمعدل العائد على الأصول) بما يتفق مع فرضية التشويش الإداري.

يرى الباحث أن معظم الدراسات السابقة سعت نحو قياس العلاقة بين الأداء المالي ومستوى تعقد التقارير المالية، وذلك على اعتبار أن التدني في مستوى الأداء المالي قد يدفع الإدارة إلى محاولة التشويش ومحاولة إخفاء المعلومات عن مستخدمي التقارير المالية، واتفقت أغلب دراسات هذه المجموعة على وجود علاقة عكسية بين الأداء المالي ومستوى تعقد التقارير المالية، وأن العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي لا يزال محل بحث في البيئة المصرية، وهناك جدل لم يحسم بعد، وهو ما ترتب عليه ضرورة اختبار الفرض التالي:

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

ف1: توجد علاقة عكسية بين تعقد التقارير المالية، والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية.

ثالثاً: تحليل دور حوكمة الشركات كمحدد للعلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء
المالي للشركات واشتقاق الفرض الثاني للبحث

إن فعالية نظام التقارير المالية الجيدة، من خلال تقليل تعقيد التقارير المالية،
ترتبط بشكل إيجابي بحوكمة الشركات حيث أن التطبيق الجيد للحوكمة يزيد من قيمة
الأداء المالي للشركة، فمن ناحية تُعد أنظمة إعداد التقارير المالية جزءاً مهماً من
حوكمة الشركات من خلال توفير نظام سليم لإعداد التقارير المالية ويمكن إرجاع
بعض المشاكل في أنظمة إعداد التقارير المالية إلى قضايا متعلقة بتطبيق حوكمة
الشركات (خليل، 2022، ص50).

تسعى معظم الشركات في الوقت الحاضر إلى الالتزام بحوكمة الشركات، خاصة
الشركات التي تخطط للحصول على المزيد من الاستثمارات، فالالتزام بحوكمة
الشركات يسهل من وصول الشركات لأسواق رأس المال بشروط أفضل، ولأهمية
حوكمة الشركات حالياً سيتم تناول كل من مفهومها، أهدافها، تحديد آليات حوكمة
الشركات الداخلية والخارجية، وأخيراً تحليل تأثير تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة
بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات، وفيما يلي توضيح ذلك كما يلي:

1/3 مفهوم حوكمة الشركات:

يقصد بحوكمة الشركات وفقاً لمتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية التي تشرف
وتراقب على سوق المال بكافة أطرافه، ومنها الشركات المتداولة في البورصة المصرية
أنها "القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري
الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وتطبيق هذه القواعد
في المقام الأول على شركات المساهمة المقيدة في البورصة وكذلك على المؤسسات

المالية التي تتخذ شكل شركات المساهمة"، وتنقسم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات إلى مجموعات رئيسية تتمثل في توافر إطار فعال لحوكمة الشركات، حقوق المساهمين، المعاملة العادلة للمساهمين، دور الأطراف ذات المصلحة بالنسبة للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات (أبو طالب، 2014، ص 188).

أصبح تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرية مطلباً حتمياً لتعزيز نجاح سوق الأوراق المالية وزيادة درجة كفاءته، مما يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، ويجب على الهيئات التنظيمية المسؤولة عن الشركات المساهمة أن تتجاوز تطبيق قواعد تنظيم الشركات إلى الإجراءات التي تعتمدها مجالس إدارة الشركات لتقديم التوصيات والمقترحات التي تساعد على توفير الآليات التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل (السبكي، وإبراهيم، 2023، ص 363).

2/3 أهداف حوكمة الشركات:

لا تعتبر حوكمة الشركات هدفاً في حد ذاتها ولكنها أداة لتحقيق أهداف معينة، والتي يسعى لتحقيقها أصحاب المصالح والمهتمين بتطبيقها، ولو لم يكن لحوكمة الشركات من الأهداف والمزايا التي تدعمها لما سعت معظم الشركات بل والدول إلى تطبيقها ووضع التشريعات المختلفة اللازمة لها، وتهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق ما يلي: (حسن، 2022، ص 198).

- (أ) تحسين الأداء المالي من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- (ب) الرقابة الجيدة على أداء الشركة لتطوير وزيادة قدراتها التنافسية.
- (ج) محاربة التصرفات غير المقبولة سواء أكانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي، وتحقيق الشفافية والعدالة، يضاف إلى ذلك تنمية الاستثمارات وتدفقاتها من خلال زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال، وزيادة الربحية.
- (د) رفع الكفاءة الإدارية والمالية للشركة من خلال تطوير المهارات نتيجة العمل في ظل حوكمة الشركات.

على الرغم من أن أهداف حوكمة الشركات كثيرة إلا أنها جميعها تهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح، أحد هذه الأهداف هو تحسين أداء الشركة لأن توفر الخصائص المختلفة التي تُشكل عناصر الحوكمة والتي من الممكن أن يكون لها أثر إيجابي على أداء الشركة، وأيضاً له تأثير إيجابي على الأداء السوقي للسهم لأن الالتزام بالحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين في الشركة، حيث أن الأداء الجيد وشفافية المعاملات للشركة من متطلبات حوكمة الشركات، مما يمكن الشركة من الحصول على الاستثمارات بقدر أفضل من الشركات الأخرى (مشاط، نعمة حرب، 2021، ص25).

يرى الباحث أن من أهم أهداف حوكمة الشركات هو تحقيق الإفصاح المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية بما يعمل على الحد من تعقد التقارير المالية، مع تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الانطباع الإيجابي عنها لدى الأطراف الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركات.

ولقد أكدت ذلك دراسة (Ezat, 2019)، أن وجود هيكل فعال لحوكمة الشركات كآلية للمراقبة سوف يساعد على التخفيف من التلاعب في أسلوب كتابة التقارير السنوية، مما يقلل من المشاكل الناتجة عن التعقيد في التقارير المالية.

3/3 دراسة مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تعقد التقارير المالية والأداء المالي:

تنشأ آليات حوكمة الشركات من مشاكل الوكالة الناشئة عن الفصل بين ملكية رأس المال وحقوق الإدارة ويمكن تعريف آليات حوكمة الشركات بأنها "سلسلة من الممارسات التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التطبيق الصحيح لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح مما يضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال" (الجبلي، 2021، ص252).

فمع استمرار تزايد حالات إفلاس الشركات وضعف أدائها، زاد الإهتمام بتطبيق آليات الحوكمة لأنها تحقق العديد من الفوائد، مثل قدرة الشركات على الحصول بسهولة على التمويل اللازم، وتحسين مستوى الثقة مع أصحاب المصلحة، تقليل المخاطر، تقليل فرص حدوث الأزمات المالية، والحد من الفساد والتواطؤ بين المديرين والموظفين، وتفعيل الرقابة على أداء الشركة وأداء مجلس الإدارة (حامد، 2023، ص449).

يرى الباحث أن الهدف من آليات الحوكمة هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة من خلال تحسين الأداء المالي لها.

يمكن وصف آليات الحوكمة بأنها الممارسات التي تتبعها الشركات لتحقيق الأهداف المرجوة من حوكمة الشركات، ويعتبر الالتزام بهذه الآليات بمثابة ضمان لتقديم إدارة الشركة تقارير شفافة عن كيفية إدارتها للمتغيرات التي تحكم بيئتها الداخلية وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، ولدى مجلس الإدارة ولجانته آليات رقابية لأداء واجبات المدير التنفيذي، حيث يعمل مجلس الإدارة وممثلي لجانه كصمام أمان لحماية حقوق المساهمين من السلوك الانتهازي للإدارة التنفيذية من خلال الصلاحيات المفوضة لمجلس الإدارة واللجان التابعة له التي يتخذ القرارات المتعلقة بالتعيينات والفصل، ويحدد المكافآت والحوافز، ويطور الاستراتيجية العامة للشركة ويراقب تصرفات الإدارة التنفيذية لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الشاملة (إبراهيم، 2021، ص1084).

وتعمل آليات الحوكمة بصفة أساسية على حماية وضمن حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة، وتغطي الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ثلاث مراحل من العمل المحاسبي (عبد الفتاح، 2019، ص87):
- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل الرقابة السابقة، والرقابة اللاحقة.

- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، ونهاية بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
 - مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل دور لجان المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وما تحققه من إضفاء المصدقية في المعلومات المحاسبية .
- ويمكن توضيح مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تعقد التقارير المالية والأداء المالي كما يلي:

1/3/3 تركيز الملكية:

وفقاً لنظرية الوكالة، فإن المديرين الذين لديهم حصص ملكية أعلى في الشركة هم أقل عرضة لتغيير الأرباح لتحقيق مكاسب خاصة قصيرة الأجل على حساب المساهمين الخارجيين، في حين أن المديرين الذين لديهم حصص ملكية أقل في الشركة لديهم دوافع أكبر للتلاعب بالمعلومات المحاسبية كمدبرين، ولن تتوافق مصالحهم بشكل وثيق مع المساهمين، وعلى العكس فإن المديرين الذين يتمتعون بنسب ملكية أعلى هم أقل عرضة للتلاعب بالأرباح في محاولة لتضليل المستثمرين، وبالتالي تعني المستويات المنخفضة للملكية الإدارية توافق ضعيف للمصالح بين الإدارة والمساهمين (عبد الفتاح، 2019، ص102).

قد تؤدي زيادة ملكية الإدارة إلى تقليل إمكانية القراءة أو زيادتها، فمن ناحية يؤدي امتلاك المديرين لنسبة أكبر من أسهم الشركة إلى زيادة قوة تحصين المديرين ويجعلهم يهتمون أكثر بمصالحهم الخاصة على حساب المساهمين الخارجيين، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة النسبة من أسهم الشركة التي يحتفظ بها المديرون، مما يؤدي إلى تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، ويؤدي أيضاً إلى انخفاض تكاليف

السيطرة والسلوك الإداري الانتهازي، ومع توفر فرص الاستثمار يكون لدى الإدارة حافز لتقديم تقارير مالية سهلة القراءة (علي، نيفين صلاح علي، 2021، ص16). يرى الباحث أن هيكل الملكية يشكل أهمية بالغة على الأداء المالي، إذ يمثل تأثير قوي على استغلال القرارات الإدارية لصالحهم من خلال امتلاكهم لحصص أكبر بالشركة من أجل تعظيم مصالحهم.

2/3/3 الفصل بين وظيفة العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة

يُعد الجمع بين منصبي العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة في منصب واحد يحد من قدرة المجلس على ممارسة وظائف الرقابة، ويمنح رئيس مجلس الإدارة صلاحيات أكبر، كما إن الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة يعد أيضاً مؤشراً على ارتفاع تكاليف الوكالة نتيجة لزيادة عدم تناسق المعلومات بين أصحاب المصلحة، وبالتالي فإن الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب يُعد مؤشراً على جودة حوكمة الشركات (قنديل، 2022، ص320).

لقد أكد الدليل المصري لحوكمة الشركات أن يتولى مجلس الإدارة انتخاب رئيس المجلس وتعيين العضو المنتدب، ولا يفضل الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وفي حالة عدم إمكان ذلك يجب الإفصاح عن الأسباب في التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للشركة، وفي هذه الحالة وطبقاً لأفضل الممارسات الدولية يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية. (الدليل المصري لحوكمة الشركات، 2016، ص 17).

كما يساعد الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على تفعيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة في متابعة أعمال الإدارة التنفيذية خاصة المؤثرة على الأداء المالي والاقتصادي للشركة (مليجي، مجدي مليجي، 2014، ص258).

يرى الباحث أن عدم الفصل بين وظيفة العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة تُعد مؤشراً على عدم جودة إحدى آليات الحوكمة.

3/3/3 حجم مجلس الإدارة:

تضم مجالس الإدارة الأكبر عدداً أكبر من المديرين ذوي المهارات العلمية والمهنية المتنوعة، وذوي وجهات النظر المتنوعة، وهو ما يعمل على تحسين جودة القرارات المؤسسية، وبالتالي من المرجح أن يمثل مصالح المساهمين، ومن الأهمية بمكان تحسين أداء الدور الإشرافي لمجلس الإدارة، فعندما يكون مجلس الإدارة كبيراً يساعد اللجان الخاصة التابعة لمجلس الإدارة على تحسين فعالية الوظيفة الإشرافية لمجلس الإدارة (Zhou and Chen, 2004, p.11).

ومع زيادة حجم مجلس الإدارة قد تتخفف فعاليته في مراقبة الإدارة بسبب مشاكل التنسيق والتواصل، وبالتالي فإن حجم مجلس الإدارة الأصغر يكون أكثر فعالية في هذه العملية، لذلك فإن الرقابة ترتبط بمجالس الإدارة الصغيرة بأداء أفضل، ولكن من المرجح أن تضم مجالس الإدارة الأكبر أعضاء أكثر تنوعاً وخبرة ويمكنهم الإشراف على أنشطة الإدارة بشكل أكثر فعالية (Malik, 2015, p.40).

يرى الباحث أن مجلس الإدارة يُعد الركيزة الأساسية المؤثرة على الأداء المالي للشركة، كما يقع على عاتق حماية حقوق المساهمين ومن ثم يقع عليه تعظيم الفائدة من مخرجات النظام المحاسبي بما يؤدي إلى الحد من تعقد التقارير المالية.

4/3/3 دورية اجتماعات مجلس الإدارة:

بصفة عامة يجب على أعضاء مجلس الإدارة عند تحديد عدد الاجتماعات الرسمية مراعاة العوامل التالية (عبد الفتاح، 2019، ص105):

- حجم الشركة وتعقيدها: حيث تحتاج الشركات الصغيرة لاجتماعات رسمية قليلة، في حين أن الشركات الكبيرة بسبب تعقيد أعمالها، ستثير موضوعات تجذب انتباه مجلس الإدارة وعقد المزيد من الاجتماعات.

- كمية العمل التي عهدت إلى لجان المجلس: يؤثر حجم وكمية الأعمال التي وكلها مجلس الإدارة للجان التابعة له مثل لجنة المراجعة أو لجنة المكافآت أو لجنة التعينات على اجتماعات المجلس، حيث تقوم تلك اللجان بعرض النتائج والتحليلات والقرارات التي توصلت إليها على المجلس لكي يقوم باتخاذ قرارات بشأنها، وبالتالي يجب أن يوفر المجلس الوقت المناسب لذلك.

- مدة الاجتماعات: ترتبط مدة اجتماعات مجلس الإدارة بمدى تعقد الموضوعات ولكن هناك اعتبارات أخرى مثل دعوة أعضاء مجلس الإدارة للاجتماع، والوقت اللازم لعقد الاجتماع، ومدة كل اجتماع ومهارات رئيس مجلس الإدارة، حيث وجد أن رئيس مجلس الإدارة المثالي هو من سيحدد تكرار ومدة الاجتماعات في الأمور التي يجب الاتفاق عليها مع الأعضاء الآخرين، في حين أن الرئيس غير المثالي سوف يترك العناصر التي لا تحتاج إلى طرحها.

يرى الباحث أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة بما يؤدي إلى زيادة الأداء المالي، وإيضاً تخفيض تعقد التقارير المالية.

5/3/3 استقلال لجنة المراجعة:

تعتبر لجنة المراجعة إحدى الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وتلعب دوراً حيوياً في متابعة أنشطة الشركة والإشراف عليها ودعم نظام الرقابة الداخلية لحماية مصالح المساهمين، وتتولى لجنة المراجعة مسؤولية صياغة الخطة الإستراتيجية للشركة وتقديم العديد من التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الأمور المالية والتشغيلية ولذلك من المتوقع أن تعمل لجنة المراجعة الفعالة على تحسين أداء الشركة وقدرتها التنافسية، وهو ما ينعكس على تعظيم حقوق المساهمين (قنديل، 2022، ص326).

يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة بحيث تتمتع بالاستقلالية في أداء عملها، ويكون للجنة المراجعة لائحة عمل تعتمد من المجلس تحدد نطاق عملها ومسئولياتها واختصاصاتها بما يتماشى مع القوانين والتعليمات الرقابية، ولتحقيق

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

استقلالية لجنة المراجعة فإن اللجنة تختار رئيسها ويتم الموافقة على تشكيلها ومعايير
اختيار أعضائها وبرنامج عملها والمقابل المادي لأعضائها ولرئيسها، وتكليفها بأداء
مهامها بموجب قرار يصدر من مجلس الإدارة، وتتولى لجنة المراجعة المهام التالية على
الأقل: (الدليل المصري لحوكمة الشركات، 2016، ص23).

- دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن توصياتها بشأنه.
 - دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء بتوصياتها.
 - دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
 - دراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية،
- يرى الباحث أن لجان المراجعة الأكثر استقلالاً ستكون أكثر فعالية وهذا سوف يؤدي
إلى تخفيض تعقد التقارير المالية، وأيضاً تحسين الأداء المالي للشركات عموماً والشركات
المقيدة بالبورصة على وجه الخصوص.

6/3/3 خبرة لجنة المراجعة:

توفر هذه الآلية أساساً سليماً لأعضاء لجنة المراجعة لفحص المعلومات
وتحليلها، ولكي تتمتع لجنة المراجعة بالكفاءة والفعالية الكافية للقيام بالمهام الإشرافية
الموكلة إليها من قبل الشركة يجب أن يمتلك أعضاؤها المؤهلات من خلال توفير
عناصر الخبرة والمعرفة التي تمكن المراجعين الخارجيين والداخليين من الاتفاق على
جودة وموضوعية عملية المراجعة مما يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري والمالي
(عفيفي، 2022، ص266).

يرى الباحث أن خبرة لجنة المراجعة يؤدي إلى تخفيض تعقد التقارير المالية،
وكذلك تحسين الأداء المالي للشركات.

7/3/3 حجم لجنة المراجعة:

تساهم لجنة المراجعة في جودة التقارير المالية من خلال وجود عدد كاف من
الأعضاء لتمكينها من القيام بمسئولياتها، حيث أن حجم لجنة المراجعة الكبير يعمل

على تحسين جودة التقارير المالية وعملية إعدادها وجودتها، فالشركات التي لديها لجان مراجعة تضم عدداً مناسباً من الأعضاء تكون في وضع أفضل، مما يزيد من القوى العاملة المتاحة للجنة لتحسين جودة التقارير المالية (عبد الفتاح، 2019، ص 108).

ويساعد حجم المراجعة الأكبر على تحسين قابلية الإفصاحات النصية للقراءة، كما يساعد في ممارسة الدور الرقابي لها بشكل فعال على الإدارة، مع تحديث الأمور الهامة المتعلقة بالإفصاح، مما يزيد من قابلية التقارير للقراءة (حامد، 2023، ص 455). يرى الباحث أن حجم لجنة المراجعة الأكبر سوف يؤثر بالإيجاب على الأداء المالي للشركات عموماً والشركات المقيدة بالبورصة المصرية على وجه الخصوص.

8/3/3 دورية اجتماعات لجنة المراجعة:

يُعد تواتر اجتماعات لجنة المراجعة آلية لقياس مدى نشاطها في أداء الأعمال المنوطة القيام بها ويزيد من التفاعل بينها وبين مجلس الإدارة، بل ويُعد وسيلة مراقبة أكثر من خلال متابعة دور الإدارة وتقييم أدائها والكشف عن الأخطاء ومواطن الضعف واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية في سبيل تطبيق الحوكمة وهذا من شأنه أن يترك أثراً إيجابية على الأداء المالي للشركات (عفيفي، 2022، ص 276).

9/3/3 جودة المراجعة الخارجية:

فيما يتعلق بالعلاقة بين جودة المراجعة وإمكانية قراءة التقارير المالية، تجدر الإشارة إلى أن مؤسسات المراجعة الأربع الكبرى ملتزمة بالحد من مشكلات الوكالة من خلال تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات، وأن المعلومات المالية التي تراجعها هذه المؤسسات معترف بها، وتحظى الشركة بثقة المستثمرين وتتميز بجودة المراجعة في الشركة، ويمكن قراءة تقاريرها من قبل معظم مستخدمي المعلومات المالية، مما ينعكس في انخفاض تكاليف الوكالة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي (حامد، 2023، ص 356).

كما توصلت دراسة (Devos& Sarkar,2015) إلى أن الشركات التي تكلف أحد ال Big 4 يكون لديها عدد أقل من الإيضاحات بتقريرها المالي السنوي كمؤشر على إرتفاع جودة وقابلية التقرير المالي للقراءة، كما أن تكليف مراجع بخلاف الأربعة الكبار يؤدي لمزيد من الإيضاحات والتعقد بالتقرير المالي، إلى جانب حدوث انخفاض بمستوى استمرارية الأرباح وبما يؤثر كذلك على الأداء المالي.

10/3/3 وجود لجنة لإدارة المخاطر:

هي لجنة تشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين، ويمكن دعوة العضو المنتدب أو مدير إدارة المخاطر بالشركة أو أي من المديرين التنفيذيين لحضور اجتماعاتها كلما دعت الحاجة، وتختص لجنة إدارة المخاطر على الأقل بالآتي: (الدليل المصري لحوكمة الشركات، 2016 ص 25).

- وضع الإجراءات والقواعد التي يعتمدها المجلس، واللازمة للتعامل مع كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه الشركة مثل المخاطر الاستراتيجية، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السمعة وحماية البيانات، وجميع أنواع المخاطر التي من شأنها التأثير على نشاط واستدامة الشركة.
 - مساعدة مجلس الإدارة في تقييم مستوى المخاطر الممكن للشركة قبله.
 - إعداد تقرير دوري عن نتائج أعمالها وتوصياتها للعرض على مجلس الإدارة.
- استهدفت دراسة (Quon et al.,2012) اختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركات من خلال تحقيق مكاسب غير عادية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق إدارة المخاطر تؤثر إيجاباً على الأداء المالي للشركات، وذلك من خلال تأثير خمسة عوامل شرطية هي: (1) عدم التأكد المحيط بالشركة. (2) طبيعة المنافسة في القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة، (3)

حجم الشركة، (4) مدى تعقد عمليات الشركة، (5) مدى المتابعة التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة.

وقد أشار (Li,2008) إلى أن المديرين يتلاعبون بالمعلومات غير الملائمة ويقومون بالتعتيم على المعلومات السلبية من خلال الإفصاحات الغامضة والأقل قابلية للقراءة، مما قد يؤدي إلى إرتفاع مخاطر أعمال العميل، وأيضاً قد يتم زيادة هذه المخاطر بالتلاعب بالمعلومات غير المرغوبة بشأن العمليات المستقبلية للشركة والتي يمكن تبريرها من قبل المديرين بالمزيد من التفسير والتوضيح.

وفي النهاية يرى الباحث أن تطبيق آليات الحوكمة بشكل فعال يؤدي إلى زيادة درجة قابلية التقارير السنوية للقراءة بما يؤدي إلى تخفيض تعقد التقارير المالية وكذلك تحسين الأداء المالي للشركات.

4/3 الدراسات التي تناولت تأثير حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي، واشتقاق الفرض الثاني للبحث:

يؤثر تعقد التقارير المالية على الأداء المالي من خلال مجموعة متنوعة من الأسباب، منها اللغة التي يتم إعداد التقرير بها، طريقة ترجمة التقرير، حجم ملف التقرير، وسهولة وغموض الجمل في التقرير مما يساعد في التأثير على حالة عدم اليقين في الأسواق المالية الناشئة، فضلاً عن فعالية ضوابط الرقابة وأنظمة التتبع وبالتالي التأثير على درجة الثقة التي يمكن أن يتمتع بها مستخدمي التقارير المالية في التقارير المنشورة، ولقد اكتشفت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والقدرة على قراءة التقارير السنوية من خلال التركيز على نظرية الوكالة، ومن الممكن أن يساعد هيكل الإدارة القوي في تحسين إمكانية قراءة الإفصاحات النصية، وذلك لأن هياكل الإدارة كأدوات رقابية يمكن أن تساعد في الحد من التلاعب بأسلوب قراءة التقارير السنوية لتحسين جودة ممارسات الإفصاح وسوف يقوم

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

الباحث بعرض الدراسات التي تناولت تأثير حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد
التقارير المالية والأداء المالي كما يلي:

1/4/3 دراسة (Gu & Dodoo, 2020):

استهدفت الدراسة اختبار تأثير حوكمة الشركات وحجم المنشأة، والأداء المالي
على قابلية قراءة التقارير المالية، وتوصلت إلى أن كل من حوكمة الشركات وحجم
المنشأة كان له تأثير سلبي على قابلية قراءة التقرير السنوي، وكذلك توصلت إلى وجود
علاقة إيجابية معنوية بين الأداء المالي وقابلية التقرير السنوي للقراءة.

2/4/3 دراسة (Kyere & Ausloos, 2020):

استهدفت الدراسة قياس تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات
البريطانية، وقد قامت الدراسة بفحص خمس آليات لحوكمة الشركات على مؤشرين
للأداء المالي وهما: العائد على الأصول، Tobin Q، وقد تم إجراء الدراسة على 252
شركة مدرجة في بورصة لندن خلال الفترة (2014-2018)، وقد توصلت الدراسة
إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المساهمة الداخلية لحجم مجلس الإدارة تؤثر بشكل
إيجابي على نسب الأداء المالي، كما أن الشركات التي لديها أعضاء مجلس إدارة
مستقلين تحقق أداء مالي أعلى.

3/4/3 دراسة (Alvaro, etal., 2021):

استهدفت الدراسة التعرف على مدى توافق قابلية التقارير المالية للقراءة مع التزام
الشركات بممارسة الحوكمة، وقد تم تطبيق تلك الدراسة على الشركات المدرجة في
سوق مدريد خلال الفترة (2010-2016)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من
النتائج أهمها: أن التقارير المالية التي تحتوي على كم أكبر من النصوص هي الأقل
قابلية للقراءة، وأن استخدام العناصر المرئية في التقارير يساعد على تحسين إمكانية

قراءتها، علاوة على ذلك أن الشركات التي تتبع حوكمة رشيدة توصل المعلومات المعقدة بشكل سهل وبسيط وأكثر سرعة ودقة مما يسهل من قراءته.

4/4/3 دراسة (علم الدين، 2022):

استهدفت الدراسة تحديد تأثير تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة على الحمل الزائد للمعلومات في ضوء تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد علاقة طردية بين خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة على الحمل الزائد للمعلومات، بالإضافة إلى وجود تأثير طردي لحجم لجنة المراجعة على الحمل الزائد للمعلومات، وذلك نتيجة التوسع في استخدام ممارسات الإفصاح الاختياري وهناك زيادة في حجم التقارير المالية في الأونة الأخيرة بسبب الإفراط في الإفصاحات، مما أدى إلى تفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات.

5/4/3 دراسة (Etuk & Dorathy, 2023):

استهدفت الدراسة تحديد أثر حوكمة الشركات والآليات المنظمة لها على قابلية التقارير المالية للقراءة وتم إجراء الدراسة على مجموعة من شركات النفط في نيجيريا في الفترة (2012-2021)، واستخدمت الدراسة آليات حوكمة الشركات، وهم حجم مجلس الإدارة، جودة المراجعة، هيكل الملكية، واختبرت أثر تلك الآليات على قابلية التقارير المالية للقراءة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: فاعلية الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة في قابلية التقارير المالية للقراءة، وأن جودة المراجعة ليس لها تأثير كبير على مدى قابلية التقارير المالية للقراءة، وأن هيكل الملكية لم يكن له تأثير يذكر على قابلية قراءة التقارير السنوية لتلك الشركات.

وتحليل الدراسات السابقة، يتضح ما يلي:

- ندرة الدراسات التي تناولت اختبار الأثر التفاعلي لآليات حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية، والأداء المالي، ومن ضمنها الدراسات في بيئة

المحاسبة العربية والمصرية، وهو ما يوجد فجوة بحثية بخصوص هذه العلاقة
التأثيرية، والتي تحاول الدراسة الحالية في توضيقها.

- اختلاف مجال تطبيق تلك الدراسات، وتعدد وتنوع البيانات التي اجريت فيها.
- اهتمت الدراسات السابقة بقياس أحد مؤشرات تعقد التقارير المالية وهو قابلية قراءة
التقارير المالية دون الاهتمام بمؤشر تعقد التقارير المالية الثاني وهو الحمل الزائد
للمعلومات، أو العكس.

- اقتصرت الدراسات السابقة على دراسة بعض آليات الحوكمة دون الأخرى.

وبناءً على ما سبق، يتم اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

ف2: تؤثر آليات حوكمة الشركات طردياً على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء
المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

رابعاً: الدراسة التطبيقية لقياس انعكاس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على العلاقة

بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

استكمالاً لما تم عرضه في الدراسة النظرية، وتحقيقاً لهدف البحث من حيث قياس
أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات
المقيدة بالبورصة المصرية، واختبار فرض البحث بشكل عملي يتناول الباحث الدراسة
التطبيقية من خلال مجموعة من الخطوات، وذلك على النحو التالي:

1/4 الهدف من الدراسة التطبيقية:

استهدفت الدراسة التطبيقية اختبار فرضي البحث وهما اختبار العلاقة بين تعقد
التقارير المالية والأداء المالي، وكذلك اختبار التأثير المجمع لآليات حوكمة الشركات
كمتغير معدل على هذه العلاقة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من عدمه.

2/4 مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع الشركات المسجلة بمؤشر EGX100 في البورصة المصرية، وقد تم اختيار الشركات التي تمثل عينة الدراسة خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، وفقاً للمعايير التالية:

- 1- أن تكون الشركة ضمن مؤشر EGX100 المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية.
- 2- ألا تكون الشركة تنتمي إلى قطاعي البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية.
- 3- أن تنتهي السنة المالية للشركة في 12/31 من كل عام.
- 4- أن تكون العملة المستخدمة في إعداد القوائم لشركات العينة الجنيه المصري.
- 5- ألا تكون الشركة قد حققت خسائر خلال سنتين مالييتين خلال فترة الدراسة.

جدول (1) خطوات تحديد مجتمع الدراسة

عدد الشركات	بيان
100	جميع الشركات المدرجة في مؤشر EGX100 للشركات الأكثر نشاطاً في عام 2019
(26)	يطرح: البنوك وشركات الخدمات المالية
74	المتبقي (مجتمع الدراسة الشركات غير المالية).
(17)	يطرح: الشركات التي تقوم بإعداد القوائم المالية الخاصة بها في 6/30 من كل عام
(7)	يطرح الشركات التي تعرض قوائمها المالية بالعملة الأجنبية
(4)	يطرح: الشركات التي لا يتوافر عنها بيانات كاملة خلال فترة الدراسة لقياس المتغيرات
46	المتبقي عينة الدراسة

المصدر: إعداد الباحث

نتج عن تطبيق المعايير السابق ذكرها اختيار 46 شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية لتمثل عينة الدراسة خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، بعدد مشاهدات 184 مشاهدة موزعة على القطاعات المختلفة كما يلي:

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

جدول (2) توزيع مشاهدات العينة طبقاً لقطاعات سوق الأوراق المالية المصرية

النسبة المئوية	عدد المشاهدات	عدد الشركات	القطاع
13,04%	24	6	قطاع الموارد الأساسية
8,70%	16	4	قطاع رعاية صحية وأدوية
13,04%	24	6	قطاع التشييد ومواد البناء
13,04%	24	6	قطاع الأغذية والمشروبات
10,87%	20	5	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية
15,21%	28	7	قطاع العقارات
6,53%	12	3	قطاع المنسوجات والسلع المعمرة
10,87%	20	5	قطاع الاتصالات
8,70%	16	4	قطاعات أخرى
100%	184	46	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث.

3/4: توصيف وقياس متغيرات البحث:

سوف يقوم الباحث بتحديد وصف لمتغيرات البحث والتعريف الإجرائي لها، حيث يتم قياس الأداء المالي وتعقد التقارير المالية، وحوكمة الشركات والمتغيرات الرقابية على النحو التالي:

1/3/4: المتغير المستقل: تعقد التقارير المالية

تم قياس المتغير المستقل (تعقد التقارير المالية) من خلال مؤشرين أساسيين هما: الحمل الزائد للمعلومات ومستوى صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة، وفيما يلي عرض للمقياس المستخدم في قياس كل مؤشر:

(أ) الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية:

اعتمدت معظم الدراسات السابقة عند قياس الحمل الزائد للمعلومات على تحديد اللوغاريتم الطبيعي لعدد الكلمات الواردة بالتقارير المالية، وتشير انخفاض القيمة لسهولة قراءة الإفصاحات النصية، بينما ارتفاع القيمة تشير إلى صعوبة القراءة (Li, 2008, De Franco et al., 2015)، وهو ما سوف يعتمد عليه الباحث في هذه الدراسة.

(ب) صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة:

ويُعد من أبرز المعادلات التي استخدمت في مجال الفكر المحاسبي لقياس صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة معادلة Carl- Hug Björnsson, 1931 المعروفة باسم مؤشر Lix، $Lix = 100 * (B/W) + (W/S)$ حيث أن: W: يشير إلى إجمالي عدد الكلمات الواردة في التقرير. S: يشير إلى إجمالي عدد الجمل. B: يشير إلى إجمالي عدد الكلمات التي تتكون من سبعة أحرف فأكثر. ويعرض الجدول رقم (3) مؤشر صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة بناءً على نتائج تطبيق المعادلة السابقة على النص المكتوب.

جدول رقم (3) مؤشرات القابلية للقراءة باستخدام مؤشر Lix

درجة صعوبة أو سهولة النص	Lix
سهل جداً	من 20:29
سهل	من 30:39
متوسط القابلية للقراءة	من 40:49
صعب	من 50:59
صعب جداً	60 فأكثر

المصدر: (Anderson, 1981, p.13).

وفقاً لذلك فإنه كلما كانت الدرجة التي يحصل عليها التقرير وفقاً لهذه المعادلة أقل (أكثر) انخفضت (زادت) درجة تعقده وزادت (انخفضت) قابلية قراءته وفهمه

لأغلبية المستخدمين، وتتميز هذه المعادلة بسهولة الحساب والموضوعية، وسوف يقوم الباحث باستخدام مؤشر (Lix) في قياس مستوى سهولة أو صعوبة القراءة للتقارير المالية، ويُعد هذا المقياس الأكثر ملائمة للبيئة المصرية التي تصدر تقاريرها المالية باللغة العربية، وذلك وفقاً لدراسة (Li,2008)، وتقاس صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة وفقاً لهذا المقياس كما يلي:

- 1- يتم تحويل التقارير من صيغة Pdf إلى Word
- 2- يتم تعديل التقارير المالية لتصحيح مكتوبة بدون أخطاء أملائية.
- 3- يتم إزالة الجداول والرسومات والأشكال والأرقام من التقارير المالية.
- 4- يتم نسخ الإفصاحات النصية المتبقية في كل تقرير مالي إلى موقع تحليل النصوص "Charactercounttool.com"، واستخراج البيانات المطلوبة للقياس (عدد الكلمات، عدد الجمل، عدد الكلمات التي تتكون من سبعة أحرف فأكثر).

2/3/4 المتغير التابع: الأداء المالي:

اعتمد الباحث على استخدام مقياس معدل العائد على الأصول حيث أنه الأكثر استخداماً من جانب الدراسات السابقة، وذلك لأنه يعبر أيضاً عن معدل العائد على الاستثمارات، كما أنه يقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول والموارد المتاحة، وتُعد زيادة هذه النسبة مؤشراً على كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويتم قياس الأداء المالي للشركة من المنظور المحاسبي عن طريق معدل العائد على الأصول باعتباره أفضل مقياس للأداء المالي الذي يهدف إلى التعرف على مدى فاعلية الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة، ويتم قياسه بالمعادلة التالية (Narayan&،Reddy, 2018):

معدل العائد على الأصول (ROA) = (صافي الربح على الضرائب/إجمالي الأصول).

3/3/4 المتغير المعدل: حوكمة الشركات

المتغير المعدل للعلاقة يؤثر على قوة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، فبدون هذا المتغير العلاقة موجودة، ومن ثم فإن إضافتها أو استبعادها لن ينفى وجود هذه العلاقة ولكنها تؤثر في اتجاه وقوة العلاقة وبالتالي تظل العلاقة مباشرة بين المتغير المستقل والتابع باستمرار بغض النظر عن وجود أو عدم وجود المتغير المعدل (إبراهيم، 2021، ص1093)، ويتم قياس حوكمة الشركات باستخدام مؤشر الحوكمة المقترح الذي يقيس مدى التزام الشركات بآليات حوكمة الشركات، ويوضح الجدول التالي ذلك.

جدول (4) مؤشر الحوكمة G-Index

آليات حوكمة الشركات	أسلوب القياس
تركز هيكل الملكية	تقاس بنسبة ما يملكه حملة الأسهم الذين يملكون 5% فأكثر من أسهم الشركة
الفصل بين وظيفة العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة	تقاس بمتغير وهمي (1) إذا كان هناك فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، و(0) دون ذلك.
حجم مجلس الإدارة	تقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة للشركة
دورية إجتماعات مجلس الإدارة	تقاس بعدد إجتماعات مجلس الإدارة للشركة
استقلال لجنة المراجعة	تقاس بالنسبة المئوية للأعضاء المستقلين في اللجنة
خبرة لجنة المراجعة	تقاس بالنسبة المئوية للأعضاء من ذوي الخبرة المالية في اللجنة
حجم لجنة المراجعة	تقاس بعدد أعضاء لجنة المراجعة
دورية إجتماعات لجنة المراجعة	تقاس بعدد إجتماعات لجنة المراجعة
جودة المراجعة الخارجية	تقاس بمتغير وهمي (1) إذا كانت الشركة تتم مراجعتها من أكبر أربعة مكاتب مراجعة، و(0) دون ذلك
وجود لجنة لإدارة المخاطر	تقاس بمتغير وهمي (1) إذا كانت الشركة بها لجنة لإدارة المخاطر، و(0) دون ذلك

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من الدراسات (محمد، مؤمن فرحات السيد، 2021، عبدالفتاح، 2019، الجبوري، محمد إبراهيم محمد حسين، 2019).

4/3/4 المتغيرات الرقابية:

هي تلك المتغيرات التي قد يكون لها تأثير محتمل على العلاقة بين المتغيرات البحثية، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة الحالية، ولكن يلزم إضافتها لضبط هذه العلاقة في نموذج الانحدار، ومن أهم هذه المتغيرات ما يلي: (Mohammadi, A., & Mardini, G. 2016)

(أ) حجم الشركة (**Size**): حيث من المتوقع أن يكون لدى الشركات الأكبر حجماً عمليات أكثر تعقيداً، وعدد أكبر من أصحاب المصالح داخل وخارج الشركة مما يزيد من تعقد التقرير المالي، وتواجه ضغوطاً كبيرة لإرسال إشارات إيجابية بشأن أدائها المالي، ويتم قياس ذلك المتغير باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول بالشركة وذلك قياساً على دراسة (De Souza et al., 2019).

(ب) العائد على حقوق الملكية (**ROQ**)= صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي حقوق الملكية.

(ج) الرافعة المالية (**LEV**): حيث من المتوقع أنه كلما زادت نسبة الرفع المالي كلما كان ذلك دليل على زيادة حدة مشاكل وتكاليف الوكالة، ورغبة الشركة في تحسين أدائها المالي لتجنب مخالفة تخفيض تصنيفها الائتماني. ومن ناحية أخرى، تميل الإدارة في الشركات الأكبر حجماً ذات الرفع المالي المرتفع إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات مما يزيد من حجم إفصاحاتها بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، وقد تم قياس ذلك المتغير بنسبة إجمالي الالتزامات/إجمالي الأصول (De Souza et al., 2019).

(د) سيولة المنشأة (**Liq_ratio**)= الأصول المتدولة / الخصوم المتدولة.

4/4 صياغة نماذج الانحدار المستخدمة في اختبار فروض البحث:

لتحقيق هدف الدراسة واختبار فروض البحث تمت صياغة نماذج الانحدار لقياس أثر تعقد التقارير المالية باستخدام مؤشرين هما الحمل الزائد للمعلومات، ومستوى

صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة على الأداء المالي، كما استخدم الباحث تأثير آليات حوكمة الشركات كمتغير معدل لقياس أثرها على هذه العلاقة، وبعض المتغيرات الرقابية التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات المفسرة للدراسة كما يلي:

1/4/4 اختبار العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية:

اعتمد الباحث في اختبار فرض البحث الأول الذي ينص على " توجد علاقة عكسية بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على النموذج الأول، والذي يقوم على أساس أن الأداء المالي دالة في كل من تعقد التقارير المالية والمتغيرات الرقابية، ويظهر النموذج على النحو التالي:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 FR_{IO}_{it} + \beta_2 FR_READ_{it} + \beta_3 SIZE_{it} + \beta_4 ROQ_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 Liq_ratio_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

ROA_{it} : يشير إلى الأداء المالي، ويقاس من خلال معدل العائد على الأصول للشركة رقم (i) في السنة (t).

FR_{IO}_{it} : يشير إلى تعقد التقارير المالية، ويقاس من خلال الحمل الزائد للمعلومات بالتقارير المالية للشركة رقم (i) في السنة (t).

FR_READ_{it} : يشير إلى تعقد التقارير المالية ويقاس من خلال صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة للشركة رقم (i) في السنة (t).

$SIZE_{it}$: يشير إلى حجم الشركة رقم (i) في السنة (t).

ROQ_{it} : يشير إلى معدل العائد على حقوق الملكية رقم (i) في السنة (t).

LEV_{it} : يشير إلى الرافعة المالية رقم (i) في السنة (t).

$Liq-ratio_{it}$: يشير إلى نسبة السيولة رقم (i) في السنة (t).

ϵ_{it} : تشير إلى البواقي للشركة رقم (i) في السنة (t).

2/4/4 اختبار أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي:

اعتمد الباحث في اختبار الفرض الثاني الذي ينص على " يوجد تأثير طردي لآليات حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باختبار إدخال التأثير المجمع لآليات حوكمة الشركات كمتغير معدل على العلاقة الممثلة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي، وبالتالي يمكن صياغة النموذج الثاني للدراسة الحالية كما يلي:

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 FR_{IO}_{it} + \alpha_2 FR_READ_{it} + \alpha_3 G_Indicator_{it} + \alpha_4 Mod_{it} + \alpha_5 SIZE_{it} + \alpha_6 RO_{it} + \alpha_7 LEV_{it} + \alpha_8 Liq_ratio_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث أن: $G_Indicator_{it}$ يشير إلى مؤشر الحوكمة للشركة رقم (i) في السنة (t).
 Mod_{it} يشير إلى المتغير التفاعلي بين آليات الحوكمة المختلفة والأداء المالي للشركة رقم (i) في السنة (t).

5/4 تجهيز واختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

قام الباحث بتجميع البيانات من التقارير المالية للشركات المقيدة بمؤشر (EGX100) بالبورصة المصرية من تقرير الحوكمة، وتقرير مجلس الإدارة من موقع مباشر مصر (www.mubasher.info/countries/eg)، وموقع البورصة المصرية (www.egidegypt.com) كأداة لجمع البيانات، ونظراً لأن البيانات التي تعتمد عليها هذه الدراسة هي *Balanced Panel Data*، لذا كان من الضروري بعد الحصول على البيانات أن يتم تجهيزها وفحص مدى ملائمتها لإجراء التحليل واختبار الفروض والتأكد من خلوها من مشاكل القياس باستخدام (Eviews10)، وذلك فيما يتعلق بالقيم المفقودة *values missing*، والقيم الشاذة *outliers*، وكافة المتغيرات

تتبع التوزيع الطبيعي، ولا يوجد مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وأخيراً استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

- **المشاهدات المفقودة:** قبل إجراء التحليل كان لا بد من التأكد من عدم وجود مشاهدات مفقودة بالبيانات (ومعالجتها إن وجدت) ولم يتم ايجاد إي مشاهدات مفقودة في البيانات محل الدراسة.

- **المشاهدات الشاذة (المتطرفة):** قد تحتوي البيانات على قيم شاذة Outliers والتي من شأنها التأثير سلباً على نتائج التحليل الإحصائي، وقد تم استخدام طريقة Winsorizing لمعالجة القيم الشاذة التي تم إيجادها حيث تم استبدال القيم الشاذة التي تتجاوز الحد الأقصى بقيمة الحد الأقصى، وكذلك استبدال القيم الشاذة التي تقل عن الحد الأدنى بقيمة الحد الأدنى وبالتالي تظل القيم الشاذة لها نفس الخصائص (Aggarwal, 2015).

- التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث:

تم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera test باستخدام برنامج (Eviews10) للتحقق من اعتدالية التوزيع الطبيعي للمتغيرات، وذلك بالنسبة لبيانات الدراسة الكمية المتمثلة في معدل العائد على الأصول، الحمل الزائد للمعلومات، صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة، حجم الشركة، معدل العائد على حقوق الملكية، الرافعة المالية، نسبة السيولة، ويمكن القول بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وذلك في حالة إذا كان مستوى المعنوية أكبر من (5%)، ويمكن إيضاح ملخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي (Normal Distribut)

المتغيرات الكمية	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية
معدل العائد على الأصول	0.169517	0.891581
الحمل الزائد للمعلومات	4.587990	0.122506
صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة	5.027893	0.080948
حجم الشركة	0.273531	0.872175
معدل العائد على حقوق الملكية	0.883572	0.635969
الرافعة المالية	0.865886	0.648597
نسبة السيولة	0.763854	0.682545

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج Eviews10

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية أكبر من (5%) لكافة المتغيرات، مما يعني اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

- الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة: يقصد بعدم وجود ازدواج خطي multicollinearity بين المتغيرات "عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض في النموذج الواحد"، وقد تم التحقق من عدم وجود مشكلة الأزواج الخطي بالاعتماد على معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor حيث أنه إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لأي من المتغيرات المستقلة أكبر من 10 دل ذلك على وجود مشكلة الأزواج الخطي بين هذا المتغير والمتغيرات المستقلة الأخرى، أما إذا كانت قيم معامل تضخم لجميع المتغيرات المستقلة أقل من 10 فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض (Weisberg,2014)، ويمكن إيضاح ملخص نتائج الأزواج الخطي للمتغيرات المستقلة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الإزدواج الخطي

المتغيرات	الاحتمال	قيم معامل التضخم
الحمل الزائد للمعلومات	0.008	8.264
صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة	0.013	7.017
حجم الشركة	0.012	8.889
معدل العائد على حقوق الملكية	0.148	6.739
الرافعة المالية	0.119	8.382
نسبة السيولة	0.060	6.673

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج Eviews10

وقد اتضح من الجدول السابق أن قيم معامل التضخم لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.

- استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: من الضروري اختبار استقرار السلاسل الزمنية ومعالجتها في حال عدم الاستقرار، وقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة **Panel unit root test** للتحقق من مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عبر الزمن (Agung, 2014)، كما هو مآهو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (7) استقرار السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية	إحصاء الاختبار Levin, Lin & Chu t	مستوى المعنوية
معدل العائد على الأصول	-11.560	0.000
الحمل الزائد للمعلومات	-6.703	0.000
صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة	-43.479	0.000
حجم الشركة	-68.153	0.000
معدل العائد على حقوق الملكية	-70.815	0.000
الرافعة المالية	-24.141	0.000
نسبة السيولة	-1.007	0.015

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج Eviews10

ويتضح من الجدول السابق أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في مستوياتها ليس بها جذر وحدة (أي أن السلاسل مستقرة) لأن مستوى المعنوية أقل من (5%).
مما سبق فقد تم التحقق من أن البيانات لا يوجد بها أي من مشاكل القياس،
وصالحة للاستخدام في تقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد وتحديد العلاقة بين تعقد
التقارير المالية والأداء المالي، وكذلك تأثير آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين
تعقد التقارير المالية والأداء المالي، وحيث أن بيانات الدراسة تعتمد على بيانات مكونة
من (46) شركة مقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من 2019-2022 لذلك تم
استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لنماذج الانحدار: نموذج انحدار التأثيرات
الثابتة، نموذج انحدار التأثيرات العشوائية، ولتحديد النموذج الأفضل من بين هذين
النماذج تم تطبيق اختبار Hausman حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار
Hausman لنماذج الدراسة.

جدول رقم (8) نتائج اختبار Hausman

النموذج	قيمة إحصاء كا تربيع	القيمة الاحتمالية	النموذج الأفضل
نموذج اختبار الفرض الأول	25.363	0.000	نموذج التأثيرات الثابتة
نموذج اختبار الفرض الثاني	69.131	0.000	نموذج التأثيرات الثابتة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج Eviews10

وفقاً لنتائج اختبار النموذج يتضح أن النموذج الأفضل لتقدير الانحدار المتعدد
لبيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة نظراً لأن القيمة الإحتمالية أقل من (5%).

6/4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بتفريغ وتحليل بيانات الدراسة بالاستعانة ببرنامج (10) EViews،
وهو برنامج متخصص في التحليل القياسي وخاصة تحليل بيانات السلاسل الزمنية
Time-Series Data، وكذلك البيانات الزمنية المقطعية Panel Data، وقد تم
استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والحدود العليا والدنيا، وقد تم استخدامها للإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.
 - مصفوفة الارتباط: لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث.
 - اختبار Jarque-Bera للتحقق من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
 - اختبار الأزواج الخطي للمتغيرات المستقلة للتحقق من عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض في النموذج الواحد.
 - استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: وقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة للتحقق من مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عبر الزمن
 - نموذج انحدار التأثيرات الثابتة Fixed Effects Regression Model والذي يقوم على أن الزمن له تأثير ثابت بين الشركات خلال فترة الدراسة.
 - نموذج انحدار التأثيرات العشوائية Random Effects Regression Model، والذي يقوم على أن الزمن له تأثير عشوائي بين الشركات خلال فترة الدراسة.
 - اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج انحدار التأثيرات العشوائية وتحديد النموذج المناسب لتحليل البيانات واختبار فروض البحث
- 7/4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:**

تستخدم الإحصاءات الوصفية لوصف الملامح الأساسية لمتغيرات البحث، لذلك سوف يتم عرض نتائج الإحصاء الوصفي لكل من المتغيرات التابعة والمستقلة والرقابية بالإعتماد على الوسط الحسابي mean، والانحراف المعياري Standard Deviation والحد الأدنى Min، والحد الأعلى Max لكل متغير، بالإضافة إلى عرض نتائج تحليل متغيرات البحث التابعة (الأداء المالي) خلال فترة البحث (2019-2022)، ويعرض الجدول التالي رقم (9) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث.

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

جدول (9) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

أعلى قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
1.45	0.00	0.1442	0.1016	ROA	الأداء المالي	المتغير التابع
4.17	3.28	0.1770	3.7747	FR_IO	الحمل الزائد للمعلومات	المتغيرات المستقلة
47.57	17.32	3.9066	41.028	FR_REA D	صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة	
11.06	7.86	0.6202	9.2928	SIZE	حجم الشركة	المتغيرات الرقابية
7.71	0.01	0.6502	0.2413	ROQ	معدل العائد على حقوق الملكية	
7.66	0.00	0.8465	0.5910	LEV	الرافعة المالية	
70.12	0.09	10.885	4.4949	Liq_ratio	نسبة السيولة	
11.14	-7.19	3.7843	0.0000	G_Indica tor	المتغير المعدل للحوكمة	
16.11	-0.09	1.5213	0.4126	Mod	المتغير التفاعلي	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.10

يتضح من الجدول السابق:

- الوسط الحسابي للأداء المالي 0,101 بانحراف معياري 0,144 وبلغت أعلى وأدنى قيمة (1,45,0.00) على التوالي، ويرجع التباعد بين أعلى وأدنى قيمة إلى اختلاف الأداء المالي للشركات محل الدراسة، ويتوقع الباحث أن الشركات ذات معدل العائد على الأصول المرتفع ستصدر تقارير أقل تعقيداً، وأكثر قابلية للقراءة.
- الوسط الحسابي للحمل الزائد للمعلومات المقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد الكلمات يساوي 3,774 بانحراف معياري 0,177، وبلغت أعلى وأدنى قيمة (4,17,3,28) على التوالي بما يعكس تقارب الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في الحمل الزائد للمعلومات بالتقارير المالية للشركات محل البحث.
- الوسط الحسابي لمقياس صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة المعتمد على مؤشر Lix بلغ 41,028، ويشير ذلك المقياس إلى أن التقارير المالية متوسطة القابلية

للقرءة لمستخدمي التقارير المالية، حيث أن الإفصاح يكون متوسط القرءة إذا كانت القيمة الناتجة عن المقياس تتراوح بين (40-49) بانحراف معياري 3,906، وبلغت أعلى وأدنى قيمة (17,32، 47,57) على التوالي، وتشير أعلى قيمة إلى أن التقارير المالية للشركات تتسم بمتوسط صعوبة القرءة للتقارير المالية للشركات محل الدراسة، وتسير أدنى قيمة لقابلية التقارير المالية للقرءة.

- الوسط الحسابي لحجم الشركة بلغ 9,2928 بانحراف معياري 0,620، وبلغت أعلى وأدنى قيمة (11,06، 7,86) على التوالي، بما يعكس اختلاف الشركات محل الدراسة في حجم الشركة المقيدة بالبورصة المصرية.

- الوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية بلغ 0,2413 بانحراف معياري 0,650، وبلغت أعلى وأدنى قيمة (7,71، 0,01) على التوالي، وهذا يشير إلى اختلاف الأرباح بالشركات محل البحث.

- الوسط الحسابي للرافعة المالية بلغ 0,5910 بانحراف معياري 0,846، وبلغت أعلى وأدنى قيمة (7,66، 0,00) على التوالي، وترجع الفجوة بين أعلى وأدنى قيمة لاختلاف الشركات محل الدراسة في حجم الالتزامات لديها.

- الوسط الحسابي لنسبة السيولة بلغ 4,4949 بانحراف معياري 10,885، وبلغت أعلى وأدنى قيمة (0,09، 70,12)، ويرجع التفاوت الكبير بين أعلى وأدنى قيمة لاختلاف درجة السيولة بين الشركات محل البحث.

- الوسط الحسابي للمقياس المجمع لآليات حوكمة الشركات بلغ 0,000 بانحراف معياري 3,784، وبلغت أعلى وأدنى قيمة (11,14، -7,19) على التوالي، وهذا يشير إلى اختلاف الشركات محل البحث في تطبيق آليات حوكمة الشركات.

- الوسط الحسابي للمتغير التفاعلي بلغ 0,4126 بانحراف معياري 1,521، وبلغت أعلى وأدنى قيمة (0,09، -16,11) على التوالي، والتفاوت بين أعلى وأدنى قيمة

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

يشير إلى تأثير المتغير التفاعلي بدرجات متفاوتة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات محل البحث.

8/4 دراسة العلاقة بين متغيرات البحث:

سوف يتم دراسة العلاقة بين متغيرات البحث باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون وتوضيح مدى قوة العلاقة بين متغيرات البحث واتجاهها من خلال معامل الارتباط، بالإضافة إلى معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة ويوضح الجدول رقم (10) نتائج تحليل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

جدول رقم (10) نتائج تحليل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

المتغير	معدل العائد على الأصول	الحمل الزائد للمعلومات	صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة	حجم الشركة	معدل العائد على حقوق الملكية	الرافعة المالية	نسبة السيولة	مؤشر الحوكمة
معدل العائد على الأصول	1.000 -----							
الحمل الزائد للمعلومات	-0.753 (0.000)	1.000 -----						
صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة	-0.917 (0.000)	-0.715 (0.00)	1.000 -----					
حجم الشركة	0.727 (0.000)	-0.789 (0.000)	0.883 (0.000)	1.000 -----				
معدل العائد على حقوق الملكية	0.917 (0.000)	-0.468 (0.000)	0.715 (0.000)	0.457 (0.000)	1.000 -----			
الرافعة المالية	0.898 (0.000)	-0.642 (0.000)	0.842 (0.000)	0.624 (0.000)	0.835 (0.000)	1.000 -----		
نسبة السيولة	-0.845 (0.000)	-0.690 (0.000)	0.790 (0.000)	0.629 (0.000)	0.689 (0.000)	0.865 (0.000)	1.000 -----	

1.00	0.098	0.093	0.0918	0.040	0.070	-0.240	0.234	مؤشر الحوكمة
0	0.240)	(0.264)	(0.273)	(0.633)	(0.398)	(0.063)	(0.068)	
-----	(

- المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج الدراسة التطبيقية برنامج Eviews.10

- يتضح من الجدول السابق رقم (10) ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية بين الحمل الزائد للمعلومات المقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد الكلمات والأداء المالي المقاس بمعدل العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0,753)، وذلك عند مستوى معنوية (0,01)، وهذا يشير إلى كلما زاد الحمل الزائد للمعلومات أدى ذلك إلى انخفاض الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث يؤدي ذلك إلى تشتت مستخدمي التقارير المالية بسبب كثرة المعلومات داخل التقارير المالية.
- توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية بين صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0,917)، وذلك عند مستوى معنوية (0,01)، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة أدى ذلك إلى انخفاض الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (EDT et al,2018)، وكذلك دراسة (Hassan et al,2019).
- توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين حجم الشركة، ومعدل العائد على حقوق الملكية، الرافعة المالية، والأداء المالي (كمتغير تابع) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط (0,727،0,917،0,898) على التوالي، وذلك عند مستوى معنوية (0,01) على التوالي، وهذا يعني كلما زاد حجم الشركة، معدل العائد على حقوق الملكية، الرافعة المالية، أدى ذلك إلى زيادة الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

- توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية بين نسبة السيولة والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0,845) وذلك عند مستوى معنوية (0,01)، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة كلما أدت إلى انخفاض الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

- توجد علاقة ارتباط طردية غير معنوية بين مقياس آليات حوكمة الشركات المجمع والأداء المالي، حيث بلغت قيمة الارتباط (0,234) عند مستوى معنوية (0,01).

9/4 نتائج اختبار فروض البحث:

قدمت الدراسة فرضين لاختبار تأثير حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، اعتمد الباحث على تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضي الدراسة.

1/9/4 نتيجة اختبار الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على أنه توجد علاقة ارتباط عكسية بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، اعتمد الباحث في قياس تعقد التقارير المالية على مؤشرين هما الحمل الزائد للمعلومات، صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة، وقد قام الباحث بتطوير هذا الفرض من خلال صياغة نموذج الانحدار المتعدد للتعرف على العلاقة بين المتغيرين بعد إضافة المتغيرات الرقابية وذلك باستخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعية الزمنية، ويوضح الجدول رقم (11) التالي نتيجة الاختبار الإحصائي لذلك النموذج.

جدول رقم (11): نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الأول

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة اختبار T	مستوى المعنوية
الحمل الزائد للمعلومات	-0.176	-0.278	0.781
صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة	-0.039	2.220	0.028
حجم الشركة	0.617	2.589	0.011
معدل العائد على حقوق الملكية	0.136	56.719	0.000

0.000	6.311	0.150	الرافعة المالية
0.000	5.317	0.052	نسبة السيولة
0.121	-1.560	-0.632	قيمة الثابت
معامل التحديد المعدل = 0,877 ، قيمة اختبار (F) = 231.621 ، مستوى المعنوية = 0,000،			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج Eviews10

يتضح من الجدول السابق:

- النموذج معنوي ويمكن الاعتماد عليه، لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) تساوي (0,000)، وهي أقل من 5%، وأن قيمة معامل التحديد المعدل = 0,877، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر نسبة 87,7% من التغير الكلي في المتغير التابع (الأداء المالي)، والباقي 12,3 يرجع إلى عوامل أخرى.
- يمكن تفسير المعنوية للمتغيرات المستقلة والرقابية من خلال معاملات الانحدار كما يلي:
- يوجد تأثير عكسي غير معنوي بين الحمل الزائد للمعلومات، والأداء المالي، حيث بلغ معامل الانحدار (-0,176) بمستوى معنوية (0,781) وهو ما يدل على وجود تأثير عكسي غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) للحمل الزائد للمعلومات على الأداء المالي.
- يوجد تأثير عكسي معنوي بين صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة ، والأداء المالي حيث بلغ معامل الانحدار (-0,039)، بمستوى معنوية (0,028)، مما يدل على أن هناك تأثير عكسي معنوي لمستوى صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%)، وتشير هذه النتيجة إلى كلما زادت صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة أدى ذلك إلى انخفاض الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hassan et al,2019)، وأيضاً مع دراسة (Gu & Dadoo,2020).

- بالنسبة للمتغيرات الرقابية، يوجد تأثير طردي معنوي بين حجم الشركة والأداء المالي حيث بلغ معامل الانحدار (0,617)، بمستوى معنوية (0,011)، مما يدل على أن هناك تأثير معنوي لحجم الشركة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%)، حيث يؤدي زيادة حجم الشركة إلى زيادة الأداء المالي عن طريق زيادة ثقة المستثمرين لتوجيه استثماراتهم لهذه الشركات.
 - يوجد تأثير طردي معنوي بين معدل العائد على حقوق الملكية على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث بلغ معامل الانحدار (0,136) بمستوى معنوية (0.000)، عند مستوى معنوية (5%).
 - يوجد تأثير طردي معنوي بين الرافعة المالية والأداء المالي حيث بلغ معامل الانحدار (0,150)، بمستوى معنوية (0.000) مما يدل على أن هناك تأثير معنوي للرافعة المالية على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%).
 - يوجد تأثير طردي معنوي بين نسبة السيولة والأداء المالي حيث بلغ معامل الانحدار (0,052)، بمستوى معنوية (0,000) مما يدل على أن هناك تأثير معنوي لنسبة السيولة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%).
- في ضوء النتائج السابقة يمكن القول بقبول الفرض الأول بشكل جزئي فيما يتعلق بوجود علاقة عكسية بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث تم قبول وجود علاقة عكسية معنوية بين صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة، الأداء المالي، ورفضه فيما يتعلق بالعلاقة بين الحمل

الزائد للمعلومات والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%).

2/9/4: نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث

ينص الفرض الثاني للبحث على " تؤثر آليات حوكمة الشركات كمتغير معدل طردياً على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويوضح الجدول رقم (12) نتائج اختبار الفرض الثاني:

جدول رقم (12) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الثاني

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة اختبار T	مستوى المعنوية
الحمل الزائد للمعلومات	-0.924	3.112	0.002
صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة	-0.031	4.055	0.000
حجم الشركة	0.185	1.689	0.094
معدل العائد على حقوق الملكية	0.134	2.426	0.016
الرافعة المالية	0.039	4.190	0.000
نسبة السيولة	-0.011	-6.002	0.000
المتغير المجمع لحوكمة الشركات	0.064	4.800	0.000
المتغير التفاعلي	0.091	27.204	0.000
قيمة الثابت	0.150	1.165	0.246
معامل التحديد المعدل = 0.947، قيمة اختبار (F) = 129.172، مستوى المعنوية = 0.000			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول السابق:

- النموذج معنوي ويمكن الاعتماد عليه، لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، وأن قيمة معامل التحديد المعدل = 0,947 مما يدل على أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر نسبة 94,7% من التغير الكلي في المتغير التابع (الأداء المالي)، والباقي 5,3 يرجع إلى عوامل أخرى، ويمكن تفسير المعنوية للمتغيرات المستقلة والرقابية من خلال معاملات الانحدار كما يلي:

- يوجد تأثير عكسي معنوي بين الحمل الزائد للمعلومات والأداء المالي، حيث بلغ معامل الانحدار للحمل الزائد للمعلومات (-0,924) بمستوى معنوية (0,002) وهو ما يدل على أن التأثير معنوي عند مستوى معنوية (5%) للحمل الزائد للمعلومات على الأداء المالي وهذا يدل على وجود تأثير عكسي للحمل الزائد للمعلومات على الأداء المالي، وهذا يشير إلى كلما زاد الحمل الزائد للمعلومات أدى ذلك إلى انخفاض الأداء المالي للشركات بسبب تشتت مستخدمي القوائم المالية لتقارير الشركات التي يوجد بها حمل زائد للمعلومات بما يؤدي إلى توجيه استثماراتهم نحو الشركات المنخفضة الحمل الزائد للمعلومات.
- يوجد تأثير عكسي معنوي بين صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة، والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث بلغ معامل الانحدار (-0,031) بمستوى معنوية (0,000)، عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يشير إلى كلما زادت صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة لتقارير الشركات محل الدراسة أدى ذلك تخفيض الأداء المالي لهذه الشركات.
- بالنسبة للمتغيرات الرقابية، يوجد تأثير طردي غير معنوي بين حجم الشركة والأداء المالي حيث بلغ معامل الانحدار (0,185)، بمستوى معنوية (0,094)، مما يدل على أن هناك تأثير غير معنوي لحجم الشركة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%).
- يوجد تأثير طردي معنوي بين معدل العائد على حقوق الملكية، الأداء المالي، حيث بلغ معامل الانحدار (0,134) بمستوى معنوية (0,000)، مما يدل على أن هناك تأثير معنوي لمعدل العائد على حقوق الملكية على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يشير إلى كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية أدى إلى وجود تأثير طردي على الأداء المالي.

- يوجد تأثير طردي معنوي بين الرافعة المالية والأداء المالي حيث بلغ معامل الانحدار (0.039)، بمستوى معنوية (0.000) مما يدل على أن هناك تأثير طردي معنوي للرافعة المالية على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%).
- يوجد تأثير عكسي معنوي بين نسبة السيولة والأداء المالي حيث بلغ معامل الانحدار (-0.011)، بمستوى معنوية (0,000) مما يدل على أن هناك تأثير عكسي معنوي لنسبة السيولة على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يشير إلى أن ارتفاع نسبة السيولة وهذا يحفض الربحية بما يؤدي إلى تخفيض الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- تؤثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي تأثير طردي معنوي عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغ معامل الانحدار (0.064)، بمستوى معنوية (0,000) وهذا يشير إلى أن تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تؤثر تأثير طردي على الأداء المالي.
- لفحص مدى تأثير إدخال مقياس حوكمة الشركات كمتغير معدل على العلاقة بين تعقد التقارير المالية، الأداء المالي، قد تم إدخال المتغير التفاعلي (MOD) إلى النموذج، حيث كانت العلاقة طردية ومعنوية التأثير للمتغير التفاعلي على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي، حيث بلغ معامل الانحدار له (0,091) عند مستوى معنوية (5%)، بما يشير إلى أن تطبيق آليات حوكمة الشركات بشكل فعال يساعد في انخفاض تعقد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بما يؤدي إلى زيادة الأداء المالي لهذه الشركات، وهذا يدل على أن تعزيز آليات حوكمة الشركات تزيد من حجم المعلومات المتبادلة بين أعضاء مجلس الإدارة فيما بينهم بالإضافة إلى ابتكار أفكار جديدة تساهم في تحسين

التقارير المالية، تعزيز دور الأعضاء التنفيذيين، لجنة المراجعة وارتفاع جودتها، تخفيض المخاطر بما يساعد في تفعيل الدور الرقابي للشركات محل الدراسة بما يؤدي كذلك لتخفيض تعقد التقارير المالية وتحسين مستوى الإفصاح لمستخدمي التقارير المالية، وكذلك تحسين القرارات بما يؤدي إلى ارتفاع الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

في ضوء النتائج السابقة يمكن القول بقبول الفرض الثاني بوجود تأثير طردي لآليات حوكمة الشركات كمتغير معدل على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%).

النتائج:

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج النظرية، والعملية أهمها:

- 1- مصطلح تعقد التقارير المالية هو الصعوبة التي تواجه مستخدمي القوائم المالية عند الاستعانة بالتقرير المالي، وذلك بسبب كثرة المصطلحات الفنية الموجوده داخل المعايير، وتعقد أسلوب صياغة التقرير المالي وتزايد مستوى تطبيق الإفصاح الاختياري بشكل يحد من قدرة مستخدمي المعلومات على فهم محتويات التقرير المالي.
- 2- معظم الشركات التي تحقق خسائر أو لم تحقق الأرباح المستهدفة تتجه إلى إصدار تقارير مالية أكثر تعقداً في محاولة منها لتشتت انتباه مستخدمي القوائم المالية، وإخفاء أدائها المالي الضعيف.
- 3- يؤثر تعقد التقارير المالية على الأداء المالي من خلال اللغة التي يتم إعداد التقرير بها، وطريقة ترجمة التقرير، وحجم ملف التقرير، وسهولة وغموض الجمل في التقرير مما يساعد في التأثير على حالة عدم اليقين، فضلاً عن فعالية

ضوابط الرقابة وأنظمة المتبع، وبالتالي التأثير على درجة الثقة التي يمكن أن يتمتع بها مستخدمي التقارير المالية في التقارير المنشورة.

4- تُعد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والقدرة على قراءة التقارير السنوية من خلال التركيز على وجود هيكل الإدارة القوي في تحسين إمكانية قراءة الإفصاحات النصية، وخاصة تقارير مجلس الإدارة كأدوات رقابية تساعد في الحد من التلاعب بأسلوب قراءة التقارير السنوية لتحسين جودة ممارسات الإفصاح.

5- تطبيق آليات الحوكمة بشكل فعال يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بما يؤدي إلى زيادة درجة قابلية التقارير السنوية للقراءة بما يؤدي إلى تخفيض تعقد التقارير المالية، وكذلك تحسين الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

6- أكدت نتائج التحليل الإحصائي على قبول الفرض الأول بشكل جزئي فيما يتعلق بوجود علاقة عكسية معنوية بين تعقد التقارير المالية، والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث تم قبول وجود علاقة عكسية معنوية بين صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة، والأداء المالي، ورفضه فيما يتعلق بوجود علاقة عكسية بين الحمل الزائد للمعلومات والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%).

7- أكدت نتائج التحليل الإحصائي على قبول الفرض الثاني بوجود تأثير طردي معنوي لآليات حوكمة الشركات كمتغير معدل على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عند مستوى معنوية (5%).

التوصيات:

1- ضرورة قيام معدي التقارير المالية بتطبيق أحد مقاييس القابلية للقراءة على الإفصاحات السردية بالتقارير المالية وذلك قبل نشرها وإتاحتها للمستخدمين، إذ تُعد تلك المقاييس وسيلة فعالة وغير مكلفة للتنبؤ المسبق بمدى نجاح معدي

- 1- التقارير المالية في كتابة تلك التقارير بالأسلوب الذي يلائم قدرات وخصائص مستخدمي القوائم المالية.
- 2- يجب تطوير مؤشر لقياس تعقيد أو قابلية الإفصاح السري للقراءة يتلائم مع طبيعة اللغة العربية باستخدام تقنيات لغوية محدثة وفهارس مصممة للغة العربية.
- 3- ضرورة قيام وزارة الاستثمار بإصدار إرشادات وتفسيرات متعلقة بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية للعمل على وضع ضوابط للإفصاحات بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية لتبسيطها.
- 4- تحفيز الشركات نحو تطبيق آليات حوكمة الشركات لما لذلك من تأثير إيجابي على تخفيض درجة تعقد التقارير المالية، وانعكاس تأثيرهما بشكل تكاملي على رفع مستوى الأداء المالي للشركة.
- 5- العمل على تطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة من خلال البرامج التدريبية التي تغطي المتطلبات المهنية لأن ذلك يعود على الشركات بتحسين أدائها.

مقترحات بحثية:

- 1- أثر تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي على تعقد التقارير المالية.
- 2- أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على تعقد التقارير المالية.
- 3- أثر تعقد التقارير المالية على درجة عدم تماثل المعلومات وانعكاسه على تكلفة رأس المال.
- 4- قياس تأثير حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد القارير المالية والقدرة الإدارية، مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- 5- تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على تقاوم مشكلة تعقد التقارير المالية وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين.

المراجع العربية:

- 1- الدليل المصري لحوكمة الشركات، (2016)، مركز المديرين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، جمهورية مصر العربية، الإصدار الثالث.
- 2- الباز، ماجد مصطفى علي، (2024)، "المحددات التشغيلية لقابلية التقارير المالية السنوية للقراءة بيئة الأعمال السعودية: هل الثقة الإدارية والاستقرار المالي مؤثران؟"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد(8)، العدد (1)، 149-194.
- 3- أبو طالب، أحمد محمد أحمد، (2014)، "نموذج مقترح لقياس مستوى الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه للشركات المتداولة في البورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد (1)، 354-370.
- 4- إبراهيم، أحمد كمال مطاوع، (2021)، "أثر آليات الحوكمة ونمط الملكية على العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد(7)، العدد(2)، الجزء الثاني، 1071:1118.
- 5- السبكي، باسم أحمد، والجارحي، فريد محرم فريد إبراهيم، (2023)، "تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية والأداء المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالأسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد (14)، العدد(1).
- 6- البردوني، تاريمان إسماعيل أحمد، (2023)، "قياس أثر تطبيق المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (الأول)، 777-836.
- 7- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم، (2021)، "أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد(2)، العدد (1)، الجزء (2)، 239-298.
- 8- الجندي، تامر يوسف عبد العزيز، (2020)، "قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

- EGX100، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،
المجلد (4)، العدد (3)، 1-52.
- 9- الصباغ، أحمد عبده، (2022)، "أثر قابلية التقارير المالية للقراءة على دقة تنبؤات المحللين
الماليين: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات
EGX100، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد (2)، 547: 613.
- 10- حامد، أميرة حامد السيد، (2023)، "أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين قابلية الإفصاحات
النصية للقراءة و جذب الاستثمار الأجنبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة
المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط،
مجلد (4)، العدد (2)، 437-488.
- 11- حسن، حنان عبد المنعم مصطفى، (2022)، " دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض
القوائم المالية ومدى انعكاس ذلك على تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة: دراسة تطبيقية"، مجلة
الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد (14)، 190-245.
- 12- خليل، شيماء فكري مهني، 2022، "أثر تطبيق آليات الحوكمة على العلاقة بين مستوى
الإفصاح الإلكتروني وقيمة الشركة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة
البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (44)، العدد (3)، 41-82.
- 13- السواح، تامر إبراهيم، (2019)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة
المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة
المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (3)،
العدد (3)، 267-334.
- 14- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، (2021)، "دراسة واختبار العلاقة بين قابلية القوائم المالية السنوية
للقراءة وتكلفة التمويل في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية
للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (5)، العدد (3)، 117-168.
- 15- عبد الونيس، إيمان محمد، 2020، "قياس تبني المعايير لإعداد التقارير المالية IFRS على
العلاقة بين القدرة الإدارية وتعقد التقارير المالية في الشركات المتداولة بالبورصة المصرية"،
مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (24)، العدد (4)، 1_25.

- 16- عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد، 2019، "العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية: دراسة إمبريقية"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (41)، العدد (4)، 82-138.
- 17- علي، عايدة محمد مصطفى، "أثر فاعلية لجنة المراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد (2)، الجزء (2)، العدد (1)، 137-200.
- 18- علي، نيفين صلاح علي، (2021)، "محددات قابلية التقرير المالي السنوي للقراءة وأثرها على تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (5)، العدد (1)، 1-68.
- 19- علي، نهى محمد زكي محمد، (2022) "العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (6)، العدد (1)، 171-232.
- 20- علم الدين، مي محمد، (2022)، "أثر القياس المختلط بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي على الحمل الزائد للمعلومات في ضوء قواعد حوكمة الشركات: دليل تطبيقي من سوق الأوراق المالية المصرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (1)، 607-642.
- 21- عيسى، عارف محمود كامل، (2017) "قياس أثر الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية على تكلفة رأس المال المملوك: دراسة عملية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (4)، 859-920.
- 22- عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد، (2022)، "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في شركات قطاع الأعمال العام مقابل شركات القطاع الخاص: دراسة اختبارية في بيئة الأعمال المصرية"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (44)، العدد (3)، 255-303.
- 23- عبد الرحيم، رضا محمود، خميس، عمرو محمد، (2022)، "دراسة واختبار تأثير خصائص منشآت مراقب الحسابات وعملة على أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة

قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والأداء المالي للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

- بالبورصة المصرية، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية،
المجلد (47)، العدد (4)، 174-223.
- 24- عوض، محمد حمدي، (2022)، "تأثير قابلية التقارير المالية السنوية للقراءة على تكلفة رأس المال
المقترض وأتعاب عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"،
مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (6)، العدد
(3)، 337:411.
- 25- عوض، محمد عوض، (2023)، "تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير
المراجعة وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم: دراسة تجريبية"،
مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (7)،
العدد (3)، 251:332.
- 26- قنديل، ياسر سعيد، (2022)، "تأثير آليات حوكمة الشركات على المقدرة التقييمية للمعلومات
المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث
المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (6)، العدد (3)، 307-364.
- 27- محمد، تامر سعيد عبد المنعم، (2019)، "قياس تأثير الإفصاح عن معلومات رأس المال
الفكري على مؤشرات قياس الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة
تطبيقية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد (1)،
العدد (1)، 1-70.
- 28- محمد، مؤمن فرحات السيد، 2021، "قياس أثر تطبيق معايير "IFRS" في ضوء آليات
الحوكمة على جودة الأرباح والقدرة التفسيرية للمحللين الماليين: دراسة تطبيقية"، *مجلة
الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (5)، العدد (1)، 1-
88.
- 29- محمد، عمرو محمد خميس، "دراسة واختبار العلاقة بين قابلية القوائم المالية السنوية للقراءة
وتكاليف الوكالة والأداء المالي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، *المجلة
العلمية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد (4)، 107-172.

- 30- متولي، سعاد السيد محمد،(2021)، "دراسة أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد (2)، 669-736.
- 31- مليجي، مجدي مليجي،(2014)، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد(1)، 264-304.
- 32- مشابط، نعمة حرب،(2021)، "أثر كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد(5)، العدد(1)، 1-73.
- 33- مراد، إنجي فاروق أحمد،(2023)، "تأثير البنية التحتية لإدارة المعرفة على كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين المصرية في ظل جائحة كورونا COVID-19"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد(4)، العدد(2)، الجزء(4)، 1-64.

المراجع الأجنبية:

- 1- Anderson, J. (August, 1981). Analysing the Readability of English and Non-English Texts in the Classroom with Lix. **Seventh Auastralian ReadingAssociationConference,Darwin,Australia**. Available at: <https://eric.ed.gov/?id=ED207022>. (Accessed 30 August,2023).
- 2- Abernathy, J. L., Guo, F., Kubick, T. R., & Masli, A. (2019) Fina-ncial Statement Footnote Readability and Corporate Audit Outc-omes. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**.(38) 2,PP.1-26.
- 3- Ajina, A., Laouiti, M., & Msolli, B. (2016). Guiding Through the Fog: Does Annual Report Readability Reveal Earnings Management?. **Research in International Business and Finance**, 38, PP. 509-516.
- 4- Agung, **I Gusti Ngurah** (2014): "Panel Data Analysis Using EViews" John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom.
- 5- Chapman, K.L., Reiter, N., White, H.D. and Williams, C.D.(2019), "Information Overload and Disclosure Smoothing", **Review of Accounting Studies**, Vol. 24 No. 4,pp.1486-1522.
- 6- Charu C. Aggarwal (2015): "Outlier Analysis" **Second Edition, Springer International Publishing**, New York, USA.
- 7- De Souza, J. A. S., Rissatti, J. C., Rover, S., & Borba, J. A. (2019). The Linguistic Complexities of Narrative Accounting Disclosure on Financial Statements: An Analysis Based on Readability Characteristics. **Research in International Business and Finance**, 48, 59-74.
- 8- De Franco, G., Hope, O. K., Vyas, D., & Zhou, Y. (2015). Analyst Report Readability. **Contemporary Accounting Research**, 32(1), 76-104.
- 9- Devos, E., & Sarkar, S. (2015). Read the Footnotes! Auditor Quality, Earning Persistence, and the Number of Footnotes in 10Ks. **Financial Management Association(FMA) Annual meeting**, Avail-able at: www.fmaconferences.org.
- 10- DuBay, W. H. (2004). **The Principles of Readability, (Impact Information, Costa Mesa, CA)**. ERIC.
- 11- EDT, R. W., Febrianto, R., & Rahman, A. (2018). Firm Performance and Readability of the Annual Report. **International Journal of Progressive Sciences and Technologies**, 12(1), 25-36.
- 12- Etuk, M.U.& Dorathy, C.A., (2023). Corporate Governance Mechanisms and Annual Report Readability of Listed Oil and Gas Firms in Nigeria ,**Research Journal of management practices**, Vol.,3 Issue (1): 91-106.

-
-
- 13- Ezate ,Amr .N.,(2019).The impact of Corporate Governance Structure on the Readability of Board of Directors Report in Egyptian Environment, **Journal of Accounting Research**,6(2):37-72.
 - 14- Kyere, Martin and Ausloos, Marcel, (2020), Corporate Governance and Firms Financial Performance in the United Kingdom, **International Journal of Finance & Economic**, Vol.26, Issue 2 .
 - 15- Lang,M.,&Lundholm,R.(1993).Cross-Sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosures. **Journal of Accounting Research**, 31 (2), 246–271
 - 16- Li, F. (2008). Annual Report Readability, Current Earnings, and Earnings Persistence. **Journal of Accounting and Economics**, 45(2-3), 221-247.
 - 17- Lee,S.(2017).Annual Report Readability, Firm Performance, and Earnings Management. **International Accounting Research**,76,127-150.
 - 18- Mohammadi,A.,& Mardini, G. (2016).Financial Instruments Disclosure: the Case of Qatari Listed Banks. **Afro-Asian Journal of Finance and Accounting**, 6 (2), 160-182.
 - 19- Mohammadi, S. (2016). The Relationship Between Disclosure Quality and Company Performances Using SPSS Software. **Research Journal of Finance and Accounting**, 7 (13), 74-81.
 - 20- Malik, M. (2015). Corporate Governance and Real Earnings Management: The Role of the board and Institutional Investors. **Journal of Knowledge Globalization**, 8(1), 37–87.
 - 21- Narayan, P.,& Reddy,Y. (2018). Impact of Financial Performance Indicators on Stock Returns: Evidence from India. **International Journal of Business and Society**, 19 (3) , 762-780.
 - 22- Nguyen P. T and Kimura A. (2018). Readability of Annual Reports Evidence from Foreign Firms in the United States Stock Exchange ,**The 8th International Conference of the Japanese Accounting Review** (January),Available at [www.https://www.rieb.kobe-u.ac.jp/tjar/conference/8th](https://www.rieb.kobe-u.ac.jp/tjar/conference/8th)
 - 23- Gu, S., & Doodoo, R. (2020). The Impact of Firm Performance on Annual Report Readability: Evidence from Listed Firms in Ghana.

Journal of Economics, Business, & Accountancy Ventura, 22 (3),
444- 454.

- 24- Hassan, M. K., Abbas, B. A., & Garas, S.N. (2019). Readability, Governance and Performance: a test of the Obfuscation Hypothesis in Qatari Listed Firms. **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**.
- 25- Schrand, C., & Walther, B. (2000). Strategic Benchmarks in Earnings Announcement: the Selective Disclosure of Prior-Period Earnings Components. **The Accounting Review**, 75 (2) , 151–177.
- 26- Sanford Weisberg (2014): “**Applied Linear Regression**” **Fourth Edition, John Wiley & Sons, Inc.**, Hoboken, New Jersey.
- 27- Pomeranz, F. (2000). **A partial Answer to Accounting Information Overload**. **EDPACS**, 27(9), 1-8.
- 28- Quon, T. K., Zeghal, D., & Maingot, M. (2012). Enterprise Risk Management and Firm Performance. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**,62, 263-267.
- 29- Zhou, J. and Chen, Y. (2004). Audit Committee, Board Characteristics and Earnings Management by Commercial Banks. **Working Paper Series, Electronic**.